توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم
دراسة تأصيلية

أ.د. المثنى عبد الفتاح محمود محمود(١)

مُلخّصُ البَحْث

يعالج البحث موضوع المتشابه اللفظي من حيث تأصيله العلمي، فالتفسيرات والتوجيهات والتعليلات لآيات المتشابه اللفظي كثرت في الآونة الأخيرة، ودخل فيها الغث والسمين، لذلك فإنَّ الواجب العلمي الذي يقع على عاتق الباحثين والأساتذة هو التأصيل العلمي للمتشابه اللفظي، من حيث التعريف، والأقسام، والضوابط، والفوائد.

ولا يزال هذا العلم بحاجة إلى مزيد عناية المختصين ودراساتهم، لاسيما في الحديث عن تأصيله، حيث إنَّ معظم الدارسين المعاصرين تتوقف أقلامهم حول الدراسات المقارنة فيما كُتب حول هذا العلم، سواء على مستوى كتابات القدامى أم المعاصرين، وأحياناً حول فنٍ من فنون البلاغة القرآنية كالحذف والذكر، والفصل والوصل، والتعريف والتنكير، والتشبيهات، وما إلى ذلك من فنون علمي المعاني والبيان، والدراسات التأصيلية في علوم القرآن من أولويات البحث العلمي المعاصر، لاسيما في العلوم التي ما زالت بحاجة إلى وصف وضبط وتأصيل.

والمنهج المعتمد في البحث هو المنهج التحليلي الاستنباطي، وسيكون للجانب النقدي دور في بيان وظيفة هذه الضوابط في غربلة أي رأي لا يستند إلى بُعد علمي متين، أو قاعدة أصيلة ورفضه، وخرج البحث بمجموعة من الضوابط والمعايير في توجيه آيات المتشابه اللفظي، بحيث يكون لها دور في فهم هذه الآيات، وتوريث لتوجيهها، وبيان الفروق الدلالية بينها، والقدرة على إبراز أسرار الاختيار القرآني لألفاظه وأساليبه ضمن منهج مؤصل، وضوابط حاسمة تمنع من الانفلات في قراءة القرآن، وتوجيه آياته.

(١) أستاذ التفسير وعلوم القرآن في كلية القرآن الكريم، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وهو بحث مفيد لكل باحث في الدراسات القرآنية، لاسيما طلاب الدراسات العليا في جميع الكليات المتخصصة والمعاهد العلمية؛ لأنه سيُقدم منهجاً جديداً في تأصيل هذا العلم للخروج بنتائج وثمرات نافعة على مستوى الدراسة الجامعية والقراءة الفردية، وهو كذلك يمكّن الباحثين من النظر في توجيهات المعاصرين ونقدها بناءً على مجموعة من المعايير والضوابط التي يكون لها كبير الأثر في الفهم والتحليل والاستنباط.

والذي أرجوه من هذا البحث الذي أتقدم به أن يُثري الاتجاه المؤصِّل لعلوم القرآن، التي ما زالت بحاجة إلى خدمة وضبط وتأصيل، على المستوى العلمي، والمستوى المنهجي، وعلى مستوى الثمرات والنتائج التي سيخرج بها[1].

(١) ملاحظة: هذا البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ضمن مشروع تكامل العاشر.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونتوكل عليه، فهو الهادي إلى النور المبين، والكاشف عن الحق عند الاشتباه، فأنزل كتاباً تشابهت آياته دون أدنى اشتباه، وصلى الله وسلم على نبيه المختار وعلى الآل والصحب، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه دراسة تأصيلية تطبيقية لعلم توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، كنت قد عشت مع هذا العلم فترة من الزمن، وكنت أطيل النظر في كتب توجيه المتشابه، لاسيما كتابا الدرة والملاك، فيصيبني منها اللذة والمتعة، ويصيبني أحياناً أخرى الملل والسآمة، وأجد فيها جواباً شافياً لما يُقدح بزناد الذهن، ويصبو إليه دقيق النظر، وأجد فيها أحياناً أخرى ضعفاً عن الجواب، بل خروجاً عن الانضباط بأصول علم التفسير وقواعده، مما جعل لهذا العلم عنايةً خاصةً عندي، ورأيت أن هذا العلم بحاجة إلى تأصيل علمي يعالج مجموعة من المسائل وهي: ضبط مفهوم توجيه المتشابه اللفظي، وبيان أقسام المتشابه اللفظي وصوره، وبيان ضوابط توجيه آيات المتشابه اللفظي.

فقمت بطرح هذه المسائل ومعالجتها، وبيان الوجه الذي أراه ضرورياً منها، وفي ظني أن الالتزام بها، يقرب السائل إلى الجواب، ويُدني طالب الوجه الراجح من التوجيه، ويُبعد التوجيهات المتسمة بالتكلف عن دائرة الصواب، وحاولت أن لا أطيل، وأكتفي بالقليل النافع المفيد، والله أسأل أن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

موضوع البحث:

تدور فكرة البحث حول تأصيل علم المتشابه اللفظي تأصيلاً علمياً، ابتداءً من ضبط مفهومه، وبيان تاريخه، وأقسامه، وصوره، وضوابطه، حيث إن التأصيل العلمي هو الذي ترتكز عليه العلوم عموماً، وعلوم الشرع خصوصاً.

المشكلة البحثية وأسئلة الدراسة:

هل هناك تأصيل لعلم توجيه المتشابه اللفظي؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية: هل هناك ضوابط محددة لعلم توجيه المتشابه اللفظي؟ هل تفي الدراسات الموجودة بالتأصيل العلمي؟ هل هناك آليات منهجية واضحة لتوجيه آيات المتشابه اللفظي؟

أسباب اختيار البحث:

هناك مجموعة من الأسباب دعتني للكتابة في هذا الموضوع، منها:

١. عدم وجود دراسة تأصيلية وافية في علم توجيه المتشابه اللفظي.
٢. دخول بعض المعاصرين في مجال المتشابه اللفظي دون ضوابط علمية.
٣. ضرورة العناية بعلوم القرآن، إذ هي الأساس في التفكر والتدبر لكلام الله تعالى.
٤. ارتباط هذا العلم بعلوم البلاغة واللغة يؤكد ضرورة أن يُبحث من قبل المختصين بعلوم القرآن.
٥. فتح الباب للدارسين في هذا العلم من حيث تطبيقه على جميع آيات القرآن الكريم.

أهداف الدراسة:

نستطيع إيجاز أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

١. بيان الأصالة العلمية لعلم توجيه المتشابه اللفظي.
٢. تحديد تاريخ هذا العلم وتطوره.
٣. بيان أقسام آيات المتشابه اللفظي وصورها.
٤. وضع ضوابط علمية لتوجيه آيات المتشابه اللفظي.
٥. تحديد المجالات الدلالية لآيات المتشابه اللفظي.
٦. بيان العلاقة بين الوحدة الموضوعية للسورة القرآنية، أو المقطع القرآني بآيات المتشابه اللفظي.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

١. يُسهم البحث في إثراء المكتبة القرآنية بالدراسات التأصيلية العلمية في مجال التخصص.

٢. يجيب البحث عن أسئلة الدراسة.

٣. هذه الدراسة ضابطة للمنهج السديد في تفسير القرآن الكريم.

٤. الحاجة ملحة لمثل هذه الدراسات لما تتحلى به من الربط بين أصالة الموضوع، والمعاصرة في الإجابة عن كثير من الأسئلة التي تدور حول آيات المتشابه اللفظي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة، سأشير إلى أهمها:

١. **المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، دراسة نحوية بلاغية**: المؤلف: مشاهرة، مشهور موسى مشهور، أطروحة دكتوراه (٢٠٠٤م)، الجامعة الأردنية، الأردن.

٢. **المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: دراسة في العدول البياني**: المؤلف: العطائي محمد ماجد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٣. **المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وأسراره البلاغية**: المؤلف: الشثري، صالح ابن عبد الله بن محمد، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٤. **المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وتوجيهه، دراسة موضوعية**: المؤلف: البركة، محمد بن راشد، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٥. **البلاغة القرآنية في الآيات المتشابهات من خلال كتاب ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي**: الزيد، إبراهيم بن عبد العزيز، الناشر: دار كنوز إشبيليا (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، الطبعة الأولى.

٦. **توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين، أحمد الغرناطي وفاضل السامرائي**: دراسة مقارنة، المؤلف: الجبالي، محمد رجائي أحمد، وهي رسالة دكتوراه بجامعة ملايا، كوالالمبور، عام (٢٠١٢م).

هذه أبرز الدراسات حول الجانب النظري في المتشابه اللفظي، ولم أقف على دراسة درست هذا العلم بالاعتبار التأصيلي، فالدراسات إما في الجانب الوصفي التاريخي، وإما في الجانب البلاغي وهو الغالب عليها، وإما في جانب دراسة مناهج المؤلفين، أما في التأصيل فلم أقف على شيء فيه دراسات سابقة.

هيكلية البحث:

- **المقدمة.**
- **الفصل الأول: مفهوم توجيه المتشابه اللفظي وتاريخه.**

المبحث الأول: مفهوم توجيه المتشابه اللفظي لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: تاريخ التأليف في علم توجيه المتشابه اللفظي.

- **الفصل الثاني: أقسام المتشابه اللفظي وصوره وحقوله ومكيه ومدنيه.**

المبحث الأول: أقسام المتشابه اللفظي.

المبحث الثاني: صور المتشابه اللفظي.

المبحث الثالث: مجالات المتشابه اللفظي.

المبحث الرابع: المتشابه اللفظي في المكي والمدني من الآيات.

- **الفصل الثالث**: **ضوابط التوجيه.**

المبحث الأول: الرواية.

المبحث الثاني: الدلالة السياقية.

المبحث الثالث: النظم.

المبحث الرابع: المفردة اللغوية.

المبحث الخامس: التركيب النحوي.

- **الخاتمة**: وفيها خلاصة البحث، وأهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس.

منهج البحث في هذه الدراسة:

سيقوم هذا البحث على المناهج العلمية الآتية:

المنهج الاستقرائي: في جمع المادة العلمية التي أحتاجها في الدراسة التأصيلية.

المنهج التحليلي: وذلك في بيان الأقسام والصور والضوابط وخطوات التوجيه.

المنهج النقدي: وذلك من خلال دراسة أقوال الموجهين، وبيان إيجابياتها واعتمادها، وبيان سلبياتها والتنبيه عليها.

الفصل الأول
مفهوم توجيه المتشابه اللفظي وتاريخه

ويشتمل على المبحثين الآتيين:

- **المبحث الأول**: مفهوم توجيه المتشابه اللفظي لغةً واصطلاحاً.
- **المبحث الثاني**: تاريخ التأليف في علم توجيه المتشابه اللفظي.

المبحث الأول: مفهوم توجيه المتشابه اللفظي لغةً واصطلاحاً:

تأخذ المفاهيم الاصطلاحية والتعريفات المنطقية مساحةً كبيرةً من عناية العلماء في بيان مرادهم بالمصطلح الذي يقرونه؛ لذلك فإن بيان المفهوم اللغوي والاصطلاحي يخضع لمعايير علمية عالية في الوصف والتحليل والاستنباط، إلى التقرير والتقعيد والتأصيل، ومن ثَمَّ إعمالاً واستدلالاً في النقد والتوجيه والمقارنة، ومصطلح المتشابه اللفظي مركَّبٌ وصفي، غرضه التخصيص، فالمتشابه نوعان، متشابه في المعاني، ومتشابه في الألفاظ، والمتشابه اللفظي قسمان، متشابه لفظي في ذكر الآيات المتشابهة للإعانة على الحفظ والتذكر، ومتشابه لفظي في ذكر الآيات لتوجيهها، وبيان دقائق نظمها، وهو الذي سنرعاه في بحثنا هذا.

المطلب الأول: مفهوم المتشابه لغةً:

لا يخفى دور العربية في إقامة المفاهيم الاصطلاحية، وتأسيس المعاني العرفية، والدلالات العلمية، ومن هنا كانت العربية حاضرةً في الحقول العلمية، بل مؤصِّلةً ومؤسِّسةً للتوجهات العلمية، والمدارس الفكرية، وهذا شأنٌ لا يخفى على ذي شأن؛ لذا تستوقفني هنا منهجية اعتدتها في بيان المفهوم اللغوي للمصطلح العلمي السائد في الأوساط المعرفية والعلمية، وهي منهجية أراها رائدة في تجلية العلاقة بين اللغة والعلم، وبين اللغة وفكر اللغة، وبين اللغة الأمية واللغة المتطورة، وهي لازمة من لوازم العمل التحقيقي للمفردة اللغوية في أطوارها المتعددة.

وسأبدأ بسرد النصوص اللغوية، ثم أعطف عليها تحليلاً واستنباطاً يكون قواماً وفراشاً للمفهوم اللغوي بشكله المنضبط.

جاء في العين: «الشَّبَه: ضرب من النحاس يُلقى عليه دواء فيَصْفَرُّ، وسمي: شَبَهاً؛ لأنه شُبِّه بالذهب، وفي فلان شبه من فلان، وهو شَبَهه وشِبْهه، أي: شبيهه»(١).

وجاء في تهذيب اللغة: «روى أبو العباس عن ابن الأعرابيّ أنّه قال: شُبِّه الشيءُ: إذا أشكل، وشَبَّه: إذا ساوى بين شيءٍ وشيء، قال: وسألته عن قوله: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، فقال: ليس من الاشتباه المشكل، إنّما هو من التَّشابُه الذي هو بمعنى الاشتباه»(٢).

قال الجوهري: «شِبْهٌ وَشَبَهٌ لغتان بمعنى، يقال: هذا شِبْهُهُ، أي: شبيهه، وبينهما شَبَهٌ بالتحريك، والجمع مَشابِهُ على غير قياس، كما قالوا: مَحاسِنُ ومذاكيرُ. والشُبهة: الالتباسُ. والمشتبهات من الأمور: المشْكِلاتُ. والمتشابِهاتُ: المتماثلاتُ. وتَشَبَّهَ فلان بكذا. والتشبيهُ: التمثيلُ. وأشبهتُ فلاناً وشابهته. واشتبه عليَّ الشيء. والشَّبَه: ضرب من النحاس. يقال: كوزُ شَبَهٍ وشِبْهٍ بمعنىً»(٣). وقال ابن فارس: «الشين والباء والهاء أصل واحد، يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً»(٤).

وقال ابن سيده: «الشبه والشبه والشبيه: المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله، وفي المثل: من أشبه أباه فما ظلم(٥)، وأشبه الرجل أمَّه، وذلك إذا عجز وضعف. وتشابه الشيئان، واشتبها: أشبه كل واحد منهما صاحبه. وشبهه إياه، وشبهه به: مَثَّله. والشَبَه والشِبه: النحاس يصنع فيصفر، سمي بذلك لأنه إذا فعل به ذلك أشبه الذهب بلونه، والجمع أشباه، قال أبو حنيفة: الشبه: شجرة كثيرة الشوك تشبه السمرة، وليست

(١) العين، الفراهيدي (٤٠٤/٣).
(٢) تهذيب اللغة، الأزهري (٥٩/٦).
(٣) الصحاح، الجوهري (٢٢٣٦/٦).
(٤) مقاييس اللغة، ابن فارس (٢٤٣/٣).
(٥) يُنظر: الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) (ص٢٦٠)، ومعنى المثل: إنه وضع الشبه في موضعه.

بها، والمشبَّه: المصْفَرُّ من النَّصيِّ[1]، والشِباه: حب على لون الحرف يشرب للدواء، والشَّبَهان والشِبْهان: ضرب من العضاه، وقيل: هو الشمام، يمانية، حكاها ابن دريد»[2][3]، وقال الزمخشري: «واشتبهت الأمور وتشابهت: التبست لإشباه بعضها بعضاً»[4].

من خلال ما وقفنا عليه من كلام أئمة اللغة، نجد أن الأصل المادي لمادة «شبه» يصعب تحديده بشكل جازم؛ إذ الأمر يخضع لجانب النظر والاجتهاد، وفي تدبر كلماتهم نجد أن كلمة العين كانت أوضحها، وهي الكلمة التي أخذت مكاناً في كتب اللغة، وإن كان الالتفات إلى تقديمها عند صاحب العين لم يرعِ انتباه الكثير منهم، فتعريف الشبه بأنه: ضرب من النحاس يُلقى عليه دواء فيصفر؛ لشبهه بالذهب، هو راجع لأصل مادة الشبه، ولا نستطيع أن نجزم بشيء في هذا، غير أنَّ الذي يظهر أنَّ لفظ الشبه أُلصِق بهذا الضرب من النحاس بعد معالجته بالدواء حتى أصبح كالذهب، فقيل له: الشبه، وذلك لشدة الالتباس بين لون الذهب ولون النحاس، فميزوا بين النحاس والنحاس المعالج بالدواء من جهة، وبين الذهب والنحاس المعالج بالدواء من جهة أخرى باسم الشبه.

فالشبه وصفٌ مميز لضربٍ من النحاس، ويظهر أنَّ العرب استعملت مادة الشبه في مشابهة شيء لشيء آخر، أخذاً من هذا الأصل، وأصبحوا يربطون بين الأشياء المتقاربة الشكل الظاهر بمادة «شبه»، والذي يقرب هذا المأخذ من الفهم هو أن للعرب عنايةً بما يتعلق بالذهب، فكثيرٌ من استعمالاتهم اللغوية ارتبطت بهذا الجوهر الثمين.

(١) قاله أبو زيد. يُنظر: المخصص، ابن سيده (٢٥٥/٣). قال الجوهري: «النصي: نبت مادام رطباً، فإذا ابيضَّ فهو الطريفَةُ، وإذا ضَخُم ويبس فهو الحَلِيُّ». الصحاح (٢٥١١/٦). وقال ابن سيده: «النَّصيُّ: الرَطب من الحَلِيِّ، وهو نبتٌ تَأْكُله الإبل». المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (٢٧٣/٤).

(٢) قال ابن دريد: «الشبهان نوع من النبت، وقيل: هو الشمام، وهو لغة يمانية». يُنظر: جمهرة اللغة، ابن دريد (٨٣/١) (١٢٣٦/٣).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (١٩٣/٤، ١٩٤).

(٤) أساس البلاغة، الزمخشري (٤٩٣/١).

وإذا كان هذا هو الأقرب لأصل مادة الشبه - فيما يبدو - فنستطيع أن نعطي مفهوماً لغوياً للشبه بأنَّه: إلحاق فرع بأصل لاشتراكٍ ظاهر أو معنوي، إما بالجزء أو بالكل، وقد يكون الشبه واضحاً بحيث يستطيع أن يميز الناظر بين الفرع والأصل، وقد يكون غير واضح بحيث يظن الناظر أنَّ الفرع هو الأصل، وهو الذي يكثر وصفه بأنه مشكل، أو ملتبس، وقد كان من عرف عموم المفسرين أن يجعلوا التشابه في الظاهر دون الباطن، فعند قوله: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، قال الفراء: «اشتبه عليهم، فيما ذكر في لونه، فإذا ذاقوه عرفوا أنه غير الذي كان قبله»(١).

وإن كان أبو الحسن الأخفش قد ذهب إلى أن التشابه هاهنا ليس في الشكل، «ولكنه متشابه في الفضل، أي: كل واحد له من الفضل في نحوه، مثل الذي للآخر في نحوه»(٢)، وهذا المعنى الذي ذهب إليه في تفسير الآية - على أنَّه مخالفٌ لسياقها ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]، فإنَّ قولهم ناشئ عن ابتداء رؤية الثمار، لا عن تذوقها ليعرفوا فضلها، وجملة ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] بيانٌ لسبب قولهم: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾، وهو مخالفٌ كذلك لما يقتضيه ظاهر لفظ التشابه من التشابه الظاهر، ولا حاجة تدعو إلى تأويله بتشابه الفضل -، لا يخدش ما ذهب إليه المفسرون من أن التشابه يكون في الظاهر دون الباطن ابتداءً.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨] نصٌّ في بيان أنَّ تشابه الباطن يُفضي إلى تشابه الظاهر، فلمَّا تشابهت القلوب تماثلت الأقوال، وليس بالضرورة أن يكون تشابه الظاهر مفضياً إلى تماثل الباطن.

(١) معاني القرآن، الفراء (٢٠/١).
(٢) معاني القرآن، الأخفش (٥٨/١).

وقد أشار الزجاج إلى قول الأخفش حين قال: «قال أهل اللغة: معنى ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ يشبه بعضه بعضاً في الجودة والحُسن، وقال أهل التفسير وبعض أهل اللغة: ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ يشبه بعضه بعضاً في الصورة ويختلف في الطعْم، ودَليل المفَسرين قوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾؛ لأن صورتَهُ الصورة الأولى، ولكن اختلافَ الطعوم على اتفاق الصورة أبلغُ وأعرف عند الخلق، لو رأيت تفاحاً فيه طعمُ كُلِّ الفاكهة؛ لكان غايةً في العجب والدلالة على الحكمة»[1].

وقد قدَّم القتبي بياناً لأصل التشابه، فقال: «وأصل التّشابه: أن يشبه اللفظُ اللفظَ في الظاهر، والمعنيان مختلفان، قال الله عَزَّوَجَلَّ في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، أي: متّفق المناظر، مختلف الطّعوم. وقال: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، أي: يشبه بعضُها بعضاً في الكفر والقسوة»[2].

وكلام اللغويين في هذا الباب جاء مجملاً غير مفصَّل، إذ لم تجرِ العادة عندهم أن يُفصِّلوا في أصول المعاني اللغوية وتفريعاتها؛ لذلك وجدناهم يذكرون معاني الشبه مما وصلهم عن العرب، مع ذكرهم للمعاني بشكل متوالٍ دون ترتيب أو تهذيب، إلا ما كان من ابن فارس، فإن عنايته انصبت على إبراز الأصل اللغوي للألفاظ العربية، حيث جعل هذه المادة ترتد إلى أصل واحد، ثم قال فيه: «يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً»، وصنيع ابن فارس يدل على الإجمال والعموم، فعنده أن الشيء إذا وقع فيه شبه بغيره - الذي سماه تشابهاً - باللون أو بالوصف؛ فإنه يُطلق عليه لفظ الشبه، وتقييده ذلك باللون يدل على الظاهر، والتقييد بالوصف يدل على المعنى.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (١/١٠٢).

(٢) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ص٦٨).

ويظهر أن العرب توسعت في التشبيه بالمعاني، وإلا الأصل أن يكون في الظاهر، من مثل تشبيه الابن بأبيه، كما جاء في ديوان رؤبة أنه قال:

بأَبِـــهِ اقْتَـــدَى عَـــدِيٌّ في الكَـــرَمْ وَمَـــنْ يُشَـــابِهْ أَبَـــهُ فمَـــا ظَلَـــمْ[1]

والاقتداء بكرم الوالد صفة معنوية أخلاقية، ويظهر من ذلك أن تشبيه المعاني بالمعاني والأخلاق بالأخلاق من باب التطور في دلالة لفظ الشبه، فإنَّ اللغة تتناول الأمور المجسدة بادئ الأمر، ثم تتوسع لتصل إلى المعاني الظاهرة، ثم إلى المعاني الكامنة، كما شبَّهوا الولد بقبيلةٍ بسبب الرضاع. قال سعيد بن منصور: «نا سفيان، عن عمر ابن حبيب، عن رجل من كنانة أراه عَتْوَارياً، قال: جلست إلى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقال لي: من بني فلان أنت؟ قلت: لا، ولكنهم أرضعوني، فقال: سمعت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: إن اللبن يُشبِّه عليه»[2]، فالرضاع هو الذي جعل في هذا الرجل صفاتٍ ترجع إلى صفات أهل قبيلةٍ بعينها.

وأما إطلاق الشَّبه والشِباه والشَّبَهان على أنواع من الشجر في بعض أطوارها وصفاتها، فيظهر أن العرب شبهت هذه الأشجار بأخرى حتى أصبحت اسماً عليها، ويظهر أن التشبيه كان عند الاصفرار، كما جعلوا المشبَّهَ المصفرَّ من النَّصيِّ، وهو قرينة على أنَّه تشبيه بالذهب من حيث اللون.

وبه يكون الشبه في أول إطلاقاته على النحاس المعالج، وهو معنى مادي، ثم في الشجر الذي أُلحق بغيره لشبهه به، وبه يظهر أن الشبه كان للظاهر، ثم أُطلق على المعاني والأخلاق، وبه نستطيع أن نجعل المفهوم اللغوي للشبه هو: «إلحاقُ فرعٍ بأصل لاشتراكٍ ظاهر أو معنوي، إما بالجزء أو بالكل»، هذا ما يبدو لي في مفهوم الشبه لغةً، وهو ما سنعتمده في بيان المتشابه اصطلاحاً.

---

(١) ديوان رؤبة بن العجاج (ص١٨٢).

(٢) سنن سعيد بن منصور، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الشؤم، رقم الحديث (٢٢٩٩) (١٤٧/٢)، الحكم على الأثر: في إسناده جهالة.

المطلب الثاني: مفهوم المتشابه اللفظي اصطلاحاً:

أخذ المفهوم الاصطلاحي للمتشابه اللفظي مساحة واسعة في كتب التفسير وعلوم القرآن، لاسيما أنَّه قد اختلط بأنواع أخرى من المتشابه، لكننا نجد أن بذور هذا المفهوم واضحة في الأذهان منذ عهد مبكر، وهو متصل بعهد السلف الصالح، وهذا يدلنا على مدى الرعاية والعناية بهذا اللون من المتشابه، ولا عجب فإن تشابه الألفاظ يقود الفكر إلى التدبر في علل ذلكم التشابه في الألفاظ، والاختلاف في المعاني.

ولعل أقدم نص وصلنا في ذلك هو ما رواه الطبري، عن سعيد بن جبير أنه في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، قال: «يُشبه بعضه بعضاً، ويصدّق بعضه بعضاً، ويدلّ بعضه على بعض»[1]، وهذا النص على عمومه، يحمل في طياته معاني بليغةً من البيان والتوضيح بل الاحتراز، فالتشابه عنده واضح أنَّه في الألفاظ لا في المعاني، وهذا التشابه اللفظي بين الآيات له وظيفتان اثنتان: الأولى: تصديق الآيات المتشابهات لشبيهاتها. الثانية: المعاضدة والتقوية البيانية.

فمن شأن التشابه أن يكون فيه التناقض والتضارب والاختلاف في الجزء المُختلف فيه، لكنَّ تشابه القرآن كان للتصديق والاعتضاد، ولذلك وجدنا أن سعيداً قد ذكر مفهوم المتشابه بمحترزاته؛ لما قد ينشأ من تُهمة الاضطراب أو الاختلاف، وهذا نوع من التعريف متقدم، وهو أن يكون التعريف بالاحتراز، وهو قليل بل نادر في كتب المتأخرين، إذ عنايتهم ورعايتهم للذات المُعرَّفة، لا لشيء آخر، وهي طريقة المناطقة الرياضية الجامدة.

(١) جامع البيان، الطبري (٢٧٩/٢١).

وقد جاء عن الحسن البصري مفهومٌ للمتشابه أقرب إلى الجانب الوصفي، فقال: «تكون السورة فيها الآية في سورة أخرى آية تشبهها»(١)، وهو نصٌّ في المتشابه اللفظي، وهو بيان واضح لحال الآيات المتشابهات، ومجيء هذا المفهوم في سياق تفسير: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣] يعطي مفهوم المتشابه لمسةً بيانية في المدح والثناء؛ إذ هو وصف ثابت من أوصاف القرآن الكريم، الذي جاء نعته في هذه الآية بأنه ﴿أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾.

ثم نجد أن أحد أئمة المدينة في التفسير وهو عبد الرحمن بن زيد نسب له الطبري قولاً في مفهوم المتشابه اللفظي بعد أن صاغه بعبارته: «هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، بقَصّه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصّه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني»(٢).

والملاحظ على هذا المفهوم أنه ذكر قصص السابقين، وذلك لأن دوران معظم آيات المتشابه اللفظي في تلك القصص، فذهب ابن زيد إلى هذا التغليب، وأمر آخر أنه ذكر سورة هود وبيَّن ما فيها من قصص تتشابه مع آيات في سور أخرى، وذلك في سياق بيان المتشابه في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ [آل عمران: ٧]، وبعد أن قام ابن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتتبع الآيات المتشابهات في سورة هود قال: «من يرد الله به البلاء والضلالة يقول: ما شأن هذا لا يكون هكذا؟ وما شأن هذا لا يكون هكذا؟»(٣)، وبه يكون ابن زيد وظَّف سياق آيات آل عمران في بيان معنى المتشابه، لاسيما عند بعض من خالط الشكُّ قلبَه، فتراه يسأل لا سؤال المستفسر الباحث عن الحق، بل سؤال الباحث عن الشبهة بغرض الفتنة، وابتغاء تأويله بما يوافق هواه.

(١) جامع البيان، الطبري (٢٧٩/٢١).
(٢) جامع البيان، الطبري (١٧٨/٦).
(٣) جامع البيان، الطبري (١٧٩/٦).

وقد استفاد الباقلاني من كلام ابن قتيبة في بيانه لمفهوم المتشابه لغةً، ثم أعطى مفهوماً للمتشابه خلط فيه بين المتشابه اللفظي، والمتشابه المعنوي، فجعلهما من باب واحد، فقال في مفهوم المتشابه: «هو كلُّ ما أشكلَ والتبسَ المرادُ به واحتيجَ في معرفة معناهُ إلى طلب التأويل، وسواء كان مشتبهَ اللفظِ - وإن اختلفَ معناه - أو كان لفظاً غيرَ مشبهٍ للفظ آخر، غير أنّ المرادَ به لا يعرفُ ولا يوصَلُ إليه من نفس ظاهره وفحواه ولحنه، ولكن بالتأمل والاستخراج»(١).

وقد وصف الخطيب الإسكافي المتشابه اللفظي في أثناء حديثه عن دواعي التأليف في هذا الفن، فقال: «الآيات المتكررة، بالكلمات المتفقة والمختلفة، وحروفها المتشابهة المتعلقة والمنحرفة، تطلباً لعلامات ترفع لبسَ إشكالها، وتخص الكلمة بآياتها دون أشكالها»(٢)، وهذا الوصف للآيات التي يريد أن يدرسها في كتابه عن المتشابه اللفظي، يُعدُّ من قبيل إعطاء مفهوم واضح غير عاثر فيه، وإن لم ينص على ذلك، وهو بذلك لم يتبع طريقة المناطقة في التعريفات، بل جاء كلامه سهلاً في النطق، منساباً في الفهم، عالقاً في الذاكرة.

وقد آثر الراغب أن يتكلم عن المتشابه بمعناه العام، ويُدخل فيه المتشابه اللفظي، فقال: «ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إمّا من حيث اللّفظ، أو من حيث المعنى»(٣)، ثم قال: «فالمتشابه في الجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللّفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما»(٤)، ولو نظرنا في مقدمة الكرماني في أثناء حديثه عن موضوع كتابه؛ لألفيناه يصف المتشابه اللفظي بأنه: «الآيات المتشابهات التي تكررت في القرآن، وألفاظها متفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقص، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف، أو غير ذلك مما يوجب اختلافاً بين

(١) الانتصار للقرآن، الباقلاني (٧٨٠/٢).
(٢) درة التنزيل، الخطيب الإسكافي (٢١٧/١).
(٣) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ص٤٤٣).
(٤) المرجع السابق.

الآيتين أو الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان»[١]، وهو مفهوم وصفي للمتشابه اللفظي، من خلال وصف موضوعه وهو الآيات المتشابهات.

وقد تكلم ابن الزبير الغرناطي عن المتشابه اللفظي حين بيان غايته من تأليف كتابه الملاك، فقال: «توجيه ما تكرر من آياته لفظاً، أو اختلف بتقديم أو تأخير، وبعض زيادة في التعبير»[٢]، وهو قريب من البيان الوصفي في سياق الحديث عن الغاية من التأليف.

وعرَّفه الزركشي بقوله: «إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة»[٣]، وهو يريد بالقصة: الموضوع، لكن لكثرة آيات المتشابه في مجال القصة القرآنية قال ما قال، تغليباً لا تحديداً، وتابعه على تعريفه السيوطي كما هي عادته في كثيرٍ من المواضع[٤]، وكذلك صنع أبو البقاء، لكن بزيادة توضيح، فقال: «إيراد القصّة الواحدة في سور شتَّى، وفواصل مختلفة، في التقديم والتَّأخير، والزيادة والترك، والتعريف والتنكير، والجمع والإفراد، والإدغام والفك، وتبديل حرف بحرف آخر»[٥].

أما المعاصرون فلا نجدهم قد خرجوا عن قول المتقدمين بالجملة، وهذه جملة من تعريفاتهم. قال الدكتور محمد آيدين في تعريف المتشابه اللفظي: «أن تجيء الآيات القرآنية متكررة في القصة الواحدة من قصص القرآن، أو موضوعاته، في ألفاظ متشابهة، وصور متعددة، وفواصل شتى، وأساليب متنوعة، تقديماً وتأخيراً، وزيادةً ونقصاً، وذكراً وحذفاً، وتعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وجمعاً، وإيجازاً وإطناباً، وإبدالَ حرف بحرف آخر، أو كلمة بكلمة أخرى، ونحو ذلك، مع اتحاد المعنى لغرض بلاغي، أو لمعنى دقيق يُراد تقريره، لا يدركه إلا جهابذة العلماء، وأساطين البيان»[٦].

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن، الكرماني (ص٦٣).
(٢) ملاك التأويل، الغرناطي (١٤٤/١).
(٣) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (١٢٢/١).
(٤) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (٣٩٠/٣).
(٥) الكليات، الكفوي (ص٨٤٥).
(٦) قسم الدراسة في كتاب درة التنزيل (٥٥/١).

وقال الدكتور محمد الجبالي: «هو تكرار اللفظ في الآية أو في السورة أو في سورتين دون تكرار المعنى، وقد يتطابق المتشابه اللفظي في المعنى، لكنه يختلف في المعنى والغرض»[1].

وقالت الدكتورة هند بنت جميل بن صالح نايته: «تشابه أو تماثل بين آيتين أو عدة آيات في حرف أو كلمة أو جملة، أو جمل بسبب تقديم أو تأخير، أو تعريف أو تنكير، أو حذف وذكر، أو جمع وإفراد، ونحوه من وجوه التشابه، مع عدم اختلاف أو اختلاف بالمعنى بين تلك الآيات، بحسب سياق كل لفظة وجملة، ومقتضى كل مقام وموضع»[2].

فهذه جملة من تعريفات المعاصرين للمتشابه اللفظي، ويتضح لنا أنها تدور حول تعريف الزركشي، زيادة في البيان والإيضاح، وهي في جملتها صحيحة، وإن كان يغلب عليها الجانب الوصفي للمتشابه اللفظي، ومن خلال ما استقر لدينا في بيان المفهوم اللغوي للتشابه، فإن المفهوم الاصطلاحي الذي نرتئيه في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم هو: «الجمل المتشابهة الألفاظ، المسوقة لإظهار دقائق النظم والبيان».

قلت: «الجمل المتشابهة الألفاظ»، فقد تكون الجملة آيةً مستقلة، وقد تكون جزءاً من آية، والجمل إذا تشابهت لم تتفق ألفاظها من جميع الأوجه، وإلا لسمَّيناها جملاً أو آيات مكررة، وعليه فهل تدخل الآيات المكررة في التعريف؟ الجواب: لا؛ لأنَّ التكرار هو موافقة الآية للآية موافقةً تامةً، وهذا ليس تشابهاً لفظياً، بل تطابقاً لفظياً، فالأصل أن الآيات المتشابهة هي الآيات التي بينها وبين مشابهاتها اتفاق بالغلبة اللفظية، لا بالكل اللفظي الذي هو التكرار[3]، ولا بالجزء اللفظي، الذي هو ليس بجملة؛

(١) توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين، أحمد الغرناطي وفاضل السامرائي (ص٤٨).

(٢) المتشابه اللفظي في سورة الأنعام، دراسة بلاغية (ص١٠٩).

(٣) أدخل السادة المختصون بالتأليف في المتشابه اللفظي التكرار في كتبهم، فأوردوه كما أوردوا كثيراً من التوجيهات البيانية لبعض الألفاظ القرآنية، وهذا الإدخال سببه أن التكرار يثير في الذهن أسئلةً قريبة من تلك التي تدور حول آيات المتشابه اللفظي، والصحيح أن منهج توجيه الآيات المكررة خاضع لفهم السياق الكلي للموضوع القرآني الذي وردت فيه تلك الآيات، ولا علاقة لعلوم البلاغة واللغة في التوجيه المباشر؛ لأنَّ الآيات قد اتفقت فيما بينها على ألفاظ واحدة بتكرار محدد، وعليه فليس هناك ما يدعونا للتفريق بين الآيتين المكررتين، بل هناك ما يدعونا للكشف عن علل التكرار الدلالي، والفرق واضح كما لا يخفى.

لأن الكشف عن دقائق البيان في المتشابهات يجب أن يكون خاضعاً لجملة قرآنية تامة، أما أجزاء الجمل والقيود، فهذا مما لا يدخل، وإلا لأدخلنا الشيء الكثير، ولوقعنا في محض التكلف الباهت؛ لذلك نجد أن ابن الزبير بعد أن أورد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤]، مع قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، بيَّن أن هذا ليس من غرض كتابه، فقال: «وليس هذا بالجملة من الغرض المبني عليه هذا الكتاب، إذ لا إشكال فيه»(١)، وذلك أن السؤال إنما نشأ من تشابه الجمل لا من اختلاف القيود، فهذا مما يُعرف من التفسير، ولا يحتاج إلى توجيه وتعليل.

وقلت: «المسوقة لإظهار دقائق النظم والبيان»، ذلك أنَّ التشابه اللفظي يقتضي وجود فروق بين الألفاظ، من حيث الحذف والذكر، والتقديم والتأخير والتبديل، وهذه الفروق في النظم من ورائها نكت بيانية، هي محط النظر، وموضع الفكر، للكشف عن دقائقها والخلوص إلى حقائقها.

والضابط في هذا مفهوم التشابه أن يكون أغلبياً لا كلياً، ولا جزئياً، مما يثير في الذهن تساؤلاً حول الفرق الدقيق بين الجمل المتشابهة، وسببه الافتراق الجزئي في بعض الألفاظ، كقولنا: ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١]؟ فالتشابه أغلبي لا كلي، ولو كان كلياً لما اتصف بالتشابه، بل لوصف بالتكرار، والفرق بين الجملتين هو التعريف والتنكير، ومثال التكرار قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ الذي تكرر في المرسلات عشر مرات.

وفي هذا السياق يتضح لنا الفرق بين المتشابه المعنوي والمتشابه اللفظي، فموضوع المتشابه المعنوي هو العقيدة، وموضوع المتشابه اللفظي هو البلاغة، وأدوات توضيح المتشابه المعنوي هي علوم العقيدة، وأدوات توجيه المتشابه اللفظي هي علوم اللغة، والنحو، والاشتقاق، والبلاغة، والسياق.

(١) ملاك التأويل، الغرناطي (٥٠٧/٢).

وكذلك يفترق المشكل عن المتشابه اللفظي، بأنَّ المشكل كما يكون بين آيتين، يكون كذلك بين آية وحديث صحيح، ويكون في آية واحدة، ولا يتعلق المشكل بتشابه الألفاظ، بل بمعاني الألفاظ، بخلاف المتشابه فلا يكون إلا بين آيتين أو أكثر، وسببه تشابه الألفاظ.

مفهوم توجيه المتشابه اللفظي:

بعد هذا البيان لمفهوم المتشابه اللفظي، يحسُنُ بنا أن نقف مع مفهوم «توجيه المتشابه اللفظي»، فهو المقصود في بحثنا على وجه الدقة، فأما التوجيه فهو بيان وجهة الشيء، أي: بيان مراد الشيء ومقصوده. قال ابن فارس: «الواو والجيم والهاء: أصل واحد يدل على مقابلة لشيء، والوجه مستقبل لكل شيء، يقال: وجَّه الرجل وغيره، وربما عبر عن الذات بالوجه، وتقول: وجهي إليك. والتوجيه: أن تحفر تحت القثاءة أو البطيخة ثم تُضجعها»[1].

فالتوجيه في اللغة يدل على مقصود الشيء، وما يرمي إليه، وأصله كما قال ابن فارس من الحفر تحت القثاءة أو البطيخة ثم إضجاعها، فمقصود إضجاعها هو توجيه نموها، وإبعادها عن مواضع الخلل كي لا يتضرر شكلها، وهو في المتشابه اللفظي بيان مقصود التشابه الذي وقع بين الآيات القرآنية في ألفاظها، بحيث يتبين القارئُ بالجمع بينها الفروقَ البيانية في النظم، وبذلك البيان يكون الكشف عن دقائق النظم القرآني في تلك الآيات المتشابهة، فهذا هو توجيه المتشابه اللفظي، فالتوجيه هو بيانُ وجهِ كل آية وحدها، ثم بيان وجه الآيات مجتمعةً، وبدون اجتماع هذين الأمرين فإن صنعة التوجيه تكون قاصرة عن بلوغ المراد.

وقد وصف ابن الزبير الغرناطي صنيع الخطيب الإسكافي في كتابه درة التنزيل بأنه قد أتى بتوجيهات للآيات المتشابهات، فقال: «إلى أن ورد عليَّ كتابٌ لبعض المعتنين من جلة المشارقة ابن الخطيب الإسكافي نفعه الله سماه بكتاب درة التنزيل وغرة

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (٦/٨٨، ٨٩).

التأويل، قرع به مغلق هذا الباب، وأتى في هذا المقصد بصفو من التوجيهات لباب، وعرف أنه باب لم يوجفه عنه أحد قبله بخيل ولا ركاب، ولا نطق ناطق قبل فيه، بحرف مما فيه»[1]، وهذا التوصيف يدل على أن الغرض بجمع الآيات المتشابهات في موضع مع بيان دقائقها، هو توجيه معانيها في مقصود واحد، وهو يدل على أن مصطلح التوجيه كان حاضراً ومقصوداً لذاته في بيان الفروق بين الآيات المتشابهة.

وبناءً على المتقدم، فإنَّ مفهوم توجيه المتشابه اللفظي هو: «الكشف عن دقائق النظم في الجمل المتشابهة الألفاظ»، والفرق بين مفهوم المتشابه اللفظي ومفهوم توجيه المتشابه اللفظي، هو أنَّ المتشابه اللفظي يُعنى بالجانب الوصفي، ومفهوم توجيه المتشابه اللفظي يُعنى بالجانب التحليلي الاستنباطي، ولا يكون التحليل والاستنباط في بيان الفروق في النظم، إلا بعد جمع الآيات، وإلحاق الشبيه بالشبيه، وعلينا أن نسترعي انتباهنا في هذا المقام، أنَّ التوجيه يجب أن يتضمن تعليلاً، وذلك أن الفكرة التي قام عليها قانون التوجيه في علم التفسير عموماً، والمتشابه اللفظي خصوصاً، هو تعليل الوجهة في بيان دقائق معاني الألفاظ، وبذلك تكتمل الرؤية الحقيقية لعلم التوجيه.

وكذلك فإنَّ توجيه المتشابه يُعنى بالكشف عن النكات البيانية الكامنة في دقائق التعبير، التي جاءت بمثابة المنصوص عليها في آيات المتشابه اللفظي، وبعبارة أخرى: فإنَّ آيات المتشابه هي بمثابة مهماز الفهم، المحرك لأساطين العلم، للتحرك صوب معرفة أسرار النظم القرآني؛ إذ لولا التشابه لغفلنا عن كثيرٍ من الدقائق البلاغية، وهي الأصل في علم البلاغة القرآنية، والأُسُّ في قانون التأويل البياني، وهي العلة المعينة على التدبر والتفكر والتذكر، وهو الذي يعنينا في هذا البحث على وجه الدقة.

(١) ملاك التأويل، الغرناطي (٨/١).

المبحث الثاني: تاريخ التأليف في علم توجيه المتشابه اللفظي:

بدأ التأليف في المتشابه اللفظي في بيئة القراء، فقد ذكر ابن النديم أن مجموعةً من كبار الأئمة القراء كحمزة ونافع، ومن المفسرين كمقاتل بن سليمان، قد ألفوا في متشابه القرآن(١)، وقد ذهب السيوطي إلى أن أول من ألف فيه هو الإمام الكسائي، وكانت عبارته دقيقة، حيث احترز بقوله: «فيما أحسب»(٢)، وإن كان صاحب كشف الظنون قد صرَّح بأنَّ أول المؤلفين في هذا الفن هو الإمام الكسائي(٣)، والتأليف في المتشابه اللفظي متسع جداً عند القراء، وذلك لاحتياجهم إلى الحفظ وكثرة المراجعة، ولرفع الخلط بين الآيات عن الحفظة.

وأما التأليف في توجيه المتشابه اللفظي، فهو من حظ المفسرين، ومن له عناية بالبلاغة ورعاية لدقائق النظم، وأقدم من وقفت عليه من المفسرين ممن عُني بهذا الباب - وإن كانت الآيات قليلةً عنده - هو الفراء في كتابه معاني القرآن(٤)، وإن كان كثيرٌ من توجيهاته لبيان الجواز اللغوي، وهذا غير مراد فيما نحن فيه؛ إذ مجرد وروده في القرآن كافٍ في بيان الجواز، بل الفصاحة وعلو درجة البيان، وكانت بعض الإشارات عند الأخفش(٥)، وإن كان منحاه يوافق الشهرة النحوية، والصنعة اللفظية، وهذا ليس من بابنا في شيء، وكذلك لدى الزجاج إشارات في التوجيه، ويغلب عليها أنها من باب تفسير الآية بالآية(٦)، وفي ظني أن هذه الإشارات هي التي شقت طريق الفكر للكتابة التخصصية في هذا العلم.

---

(١) الفهرست، ابن النديم (ص٢٢٢).

(٢) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (٣/٣٩٠).

(٣) يُنظر: كشف الظنون، حاجي خليفة (١/٢٠٣).

(٤) يُنظر توجيهه لقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، مع قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣٢]. يُنظر: معاني القرآن، الفراء (١/١٦٣)، وكذلك يُنظر: (١/٢٣٨)، (٢/٦١)، (٢/٦٩).

(٥) يُنظر توجيهه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٦٩]، مع قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٢]. معاني القرآن، الأخفش (١/٢٨٥)، وكذلك يُنظر: (١/٣٠٢)، (٢/٤٠٢)، (٢/٥١٣).

(٦) يُنظر مثال ذلك توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٢٢]، مع قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [النمل: ١٢]. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٢/٣٦٣)، وكذلك يُنظر: (٢/٣٧٢)، (٣/١٥١)، (٣/٣٦٥).

وقد بدأ التأليف في توجيه المتشابه اللفظي كفنٍّ مستقل في بداية القرن الخامس الهجري، على يد الخطيب الإسكافي في كتابه درة التنزيل وغرة التأويل[1]، وهو كتاب فخم في بابه، مبهج في عرضه، لطيف في مأخذه، ماتع في تناوله، قوي في عبارته، بديع في أسلوبه، جمع بين البلاغة في عراقتها، والنحو في أصالته، والاشتقاق في لطف مأخذه، حتى كان ربيع الزهر، يانع الثمر.

وصاحب الدرة قد أبدع التأليف، فأبدع في التوجيه، فكان أصلاً لمن بعده دون أدنى نزاعٍ في ذلك، وعبارته عريقة في مادتها ومضمونها وأسلوبها، وهذا شأن أصحاب الهمم الذين يفتقون أكمام العلم ليستخرجوا منه قوت العقل والقلب معاً، وقد نصَّ الخطيب الإسكافي على أنَّه درس كلام المتقدمين في هذا الباب، فلم يجد أحداً قد سبقه إليه، بل كان رأسَ طليعة القوم في ذلك؛ ليعرف خبيء أسرار الكتاب المكنون، في كتاب مفرد لهذا الغرض، وها أنا أنقل كلامه بحرفه:

«فعزمت عليها بعد أن تأملت أكثر كتب المتقدمين والمتأخرين، وفتَّشت عن أسرار معاني المتأولين المحققين المتبحرين، فما وجدت أحداً من أهلها بلغ غايةَ كُنْهها، كيف؟ ولم يقرع بابها، ولم يفترَّ عن نابها، ولم يُسفر عن وجهها، ففتَّقت من أكمام المعاني ما أوقع فرقاناً، وصار لمبهم المتشابه وتكرار المتكرر تبياناً، ولطعن الجاحدين رداً، ولمسلك الملحدين سداً، وسميته «درة التنزيل وغرة التأويل»، وليس على الله بأمرٍ منكر مستبدع أن يعثر خاطر عبد ربيء، على كنز حكمة في القرآن خبيء، أو يبلغه في لطيف من لطائف كلامه حداً، لا يبلغه أحد وإن كان أوحداً»[2].

(١) ذهب بعض المحققين إلى أن هذا الكتاب ليس صحيح النسبة إلى الخطيب الإسكافي، فقد نسبه بعضهم إلى الراغب الأصفهاني، ونسبه بعضهم إلى إسماعيل بن محمد الأصبهاني المعروف بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ)، وذهب آخرون إلى نسبته للرازي، واستدل كلٌّ منهم بأدلة لا تخلو من خدش ورد واعتراض، ومن خلال النظر فيما أوردوه بعين، والنظر في الأدلة العلمية التي استند إليها المحققون الذين نسبوا الكتاب إلى الخطيب الإسكافي بالعين الأخرى، نجد أن القول بنسبته إلى الخطيب الإسكافي هو الحقيق بالقبول، وهو الجدير بالتقديم. يُنظر تفصيل المسألة في تحقيق كتاب درة التنزيل لمحققه محمد مصطفى آيدين (ص٩٣) فما بعدها.

(٢) درة التنزيل (٢١٩/١).

ثم جاء تاج القراء الكرماني، فألَّف كتابه «البرهان في توجيه متشابه القرآن»[1]، وهو كتاب دقيق المسلك موجز العبارة، دلت على معانيه الإشارة، وقد أفاد من كلام الإسكافي في كثيرٍ من المواطن، وهو بالجملة أوضح، مع شيء من العبارات أفصح، وإن كان لا يُشفي الغليل للمتطلبِ الفهمَ العليل، ويصلح كتاب الكرماني لمن رام الإيجاز والاختصار، واكتفى بالمؤنة القليلة من التوجيه والبيان، وقد أفصح في مقدمته أن الأئمة قد ألفوا في متشابه القرآن دون تعليل أو بيان، بل اكتفوا بالإيراد والذكر، وأنه سيذكر في كتابه تعليلاً وتوجيهاً لذلك كله، دون أن يعرض لتفسيره.

مع إشارته لكتاب الدرة في الإفادة منه في بعض المواضع، بوساطة أبي مسلم المعتزلي[2]، وكان عرضه بحسب ترتيب المصحف سلساً مستوعباً، وقد زاد الكرماني كثيراً من الآيات التي لا تدخل في باب المتشابه اللفظي، بل هي من باب النكات البيانية، وأسئلة اللطائف القرآنية، بل فيه تفسيرات إشارية خارجة عن قانون التفسير المعتبر[3]، ولا تعلق لها بشيء من المتشابه اللفظي، بل هي تُدخِل الشُّبه على القرآن.

(١) حقَّقه الأستاذ عبد القادر أحمد عطا، وطبعه في المرَّة الأولى باسم (أسرار التَّكرار في القرآن)، عن دار الاعتصام بالقاهرة عام (١٩٧٦م)، ثمَّ أعاد طبعه باسمه الذي نصَّ عليه المؤلِّف في مقدِّمة الكتاب: (البرهان في توجيه متشابه القرآن)، عن دار الكتب العلمية ببيروت عام (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
علماً بأن المصادر قد اختلفت في تعيين اسم الكتاب؛ ففي غاية النهاية لابن الجزري (٢٩١/٢): (البرهان في معاني متشابه القرآن)، وفي طبقات المفسرين للداودي(٣١٢/٢): (البرهان في متشابه القرآن)، وفي هدية العارفين (٤٠٢/٢): (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجَّة والبيان)، وبهذا الاسم نشره الدكتور السيد الجميلي، عن مركز الكتاب للنَّشر بالقاهرة عام (١٩٧٧م).

(٢) يُنظر: البرهان، الكرماني (ص٦٤).

(٣) وذلك كتفسيره لسورة العصر، حيث قال: «﴿وَٱلۡعَصۡرِ * إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ إنَّه أبو جهل ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أبو بكر ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ عمر ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ﴾ عثمان ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ علي، رضي الله عَن الخُلَفَاء الأربع ولعن أبا جهل»، فهذا التفسير منه خارج عن مقتضى التفسير الصحيح، فضلاً على أنه لا يدخل في المتشابه اللفظي. يُنظر: البرهان (ص٢٥٤).

ثم تملَّك الأمر ابن الزبير الغرناطي في ملاكه، فجاء مستوعباً ومستزيداً لما أغفله الخطيب الإسكافي في درته، وشارحاً ومتوسعاً ومفصلاً لما أجمله تاج القراء في برهانه، وقد امتاز ملاك التأويل بشرح وفير، وغزارة في التأويل، وترتيب بديع من حيث بناء الأجوبة على الأسئلة، وربط الأجوبة بعضها ببعض، وهو في الجملة من خير الكتب في استيعابها وترتيبها، وإن كان يفوقه «درة التنزيل» في الابتكار والإبداع، والأصالة والإنشاء، وهو بذلك معترف ومقر، بل بنى كتابه عليه، وهو يقول في تصريح الخطيب الإسكافي بأنه صاحب الإبداع في هذا الباب: «وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأحسن فيما سلك وسنَّ، وحق لنا به - لإحسانه - أن نقتدي ونستن، فحرك من فكري الساكن وأضربت عن فسحته بالاستدراك بلكن»[١].

وقد تزامن مع تأليف الغرناطي للملاك تأليف ابن جماعة لكتابه كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ونحن لا نعلم على وجه اليقين كم المدة الفاصلة بين تأليف الكتابين، فهما في زمن واحد، في مكان مختلف، والذي يظهر أن صاحب الملاك (ت: ٧٠٨هـ) هو الأسبق تأليفاً؛ لتقدم وفاته ربع قرن على وفاة ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، لكن أكاد أجزم أنهما لم يتراءيا، ويُلاحظ أن ابن جماعة لم يكن متخصصاً في إيراد مسائل المتشابه كما هو الأمر عند غيره من السابقين، فهو كثيراً ما يورد توجيهاتٍ للنكات البيانية[٢]، والفواصل القرآنية[٣]، ودفعاً لبعض المسائل المشكل[٤]، ودفعاً لموهم التعارض والاختلاف[٥]، وأسئلة في التفسير[٦]، ويمتاز كتابه بالوضوح والسلاسة والإيجاز، وهو أكثر طولاً من برهان الكرماني، وأقل إيراداً للمواضع منه.

(١) ملاك التأويل، الغرناطي (٨/١).
(٢) يُنظر: كشف المعاني، ابن جماعة (ص٨٥).
(٣) يُنظر: كشف المعاني، ابن جماعة (ص١٩٤).
(٤) يُنظر: كشف المعاني، ابن جماعة (ص٣٢٤، ٣٢٥).
(٥) يُنظر: كشف المعاني، ابن جماعة (ص٢٦٩).
(٦) يُنظر: كشف المعاني، ابن جماعة (ص١٩٥).

ثم جاء شيخ الإسلام زكريا الأنصاري فكتب كتابه: «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن»، وكانت مسائله كثيرة جداً من حيث العدد، مقارنةً بما جاء عند المتقدمين، وبكثرة عدد المسائل، فإنَّ الكتاب لا يخلو حينئذ من إيراد مسائل التفسير، والمناسبات، والنكات البيانية، والمشكل، وما يطرأ على الذهن من توجيه أسئلة حول الآيات القرآنية، أو حول تفسير الآيات القرآنية، وكان موجزاً في عبارته في أغلب المواضع، وتوجيهاته حسنة، إلا أنه في كثيرٍ منها يسلك مسلك الأجوبة اللفظية التي لا يكشف معها وجه الالتباس، ولا يُزيل ما قد يعلق في أذهان الناس.

وأما كتاب: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» للسيوطي، فقد أورده بعض الباحثين[1] على أنه من كتب توجيه المتشابه اللفظي، والصحيح أنه غير ذلك، فهو في توجيه المسائل البلاغية والنكات البيانية، وهو أقرب إلى أن يكون جمعاً لبعض مسائل البيان التي يكثر عليها السؤال بين الناس، ويدور حولها فكر العلماء، وإيراده لبعض الآيات المتشابهات فهو قليل، لكن ذلك الإيراد على سبيل أنها من النكات البيانية، لا على أن الكتاب متخصص في هذا العلم، وغالب الكتاب هو نقل عن كتب المتقدمين، والكتاب لم يتم، فلم يتجاوز فيه السيوطي ثلث القرآن رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة.

فهذه الكتب الخمسة هي أصل هذا العلم في المشهور عند الناس، ويأتي ترتيبها من حيث عمقها وقوتها وأهميتها حسب الآتي؛ الدرة، فالملاك، فالبرهان، فكشف المعاني، ففتح الرحمن.

وإذا نظرنا في هذه الكتب بعيداً عن الخرص والتخمين، وبعيداً عن الآراء المرتجلة، فسنجد أن أكثر المعتنين بذكر مواضع المتشابه اللفظي بالنسبة للمسائل التي ليست منه، بل هي من قبيل النكات البيانية، والمشكل، والتكرار، ودفع توهم التعارض، يكون حسب الآتي:

(١) يُنظر: تحقيق كتاب درة التنزيل، للدكتور محمد آيدين (ص٨١).

١. **الدرة للإسكافي**: ذكر (٢٤٢) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(٤٤) موضعاً في المسائل الأخرى، وكان أكثرها التكرار، فالنكات البيانية، فالمشكل، فدفع توهم التعارض.

٢. **البرهان للكرماني**: ذكر (٥٩٠) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(١٥٧) موضعاً في المسائل الأخرى، وكان أكثرها النكات البيانية، فالتكرار، فالمشكل، فدفع توهم التعارض.

٣. **الملاك للغرناطي**: ذكر (٣٨٠) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(٦٥) موضعاً في المسائل الأخرى، وكان أكثرها النكات البيانية، فالتكرار، فالمشكل، فدفع توهم التعارض.

٤. **كشف المعاني لابن جماعة**: ذكر (٤٨١) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(١٩٠) موضعاً في المسائل الأخرى، وكان أكثرها النكات البيانية، فدفع توهم التعارض، فالمشكل، فالتكرار.

٥. **فتح الرحمن لزكريا الأنصاري**: ذكر (٣٠٦) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(٨٩٠) موضعاً في بقية المسائل، وكان أكثرها النكات البيانية، فالتكرار، فالمشكل، فدفع التوهم.

ومن حيث كثرة المسائل التي درست في هذه الكتب التي هي ليست من قبيل المتشابه اللفظي، فترتيب الكتب يكون حسب الآتي:

١. **فتح الرحمن لزكريا الأنصاري**: مجموع المواضع التي فيه (١١٩٦) موضعاً، منها (٣٠٦) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(٨٩٠) موضعاً ليست من المتشابه اللفظي، فنسبة المتشابه اللفظي لبقية المسائل هي (٢٦٪)؛ أي ما يقرب من ربع الكتاب، وهذا يعني أن المتشابه اللفظي لم يكن المقصود الأول في الكتاب.

٢. **كشف المعاني لابن جماعة**: مجموع المواضع التي فيه (٦٧١) موضعاً، منها (٤٨١) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(١٩٠) موضعاً ليست من المتشابه اللفظي، فنسبة المتشابه اللفظي لبقية المسائل هي (٧١٪)؛ أي ما يقرب من ثلثي الكتاب، وهي نسبة جيدة، وتدل على اهتمام المؤلف بالمتشابه اللفظي.

٣. **البرهان للكرماني**: مجموع المواضع التي فيه (٧٤٧) موضعاً، منها (٥٩٠) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(١٥٧) موضعاً ليست من المتشابه اللفظي، فنسبة المتشابه اللفظي لبقية المسائل هي (٧٨٪)؛ أي ما يقرب من أربعة أخماس الكتاب، وهي نسبة تدل على العناية الجيدة للكرماني في التزام ذكر المتشابه اللفظي.

٤. **الملاك للغرناطي**: مجموع المواضع التي فيه (٤٤٥) موضعاً، منها (٣٨٠) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(٦٥) موضعاً ليست من المتشابه اللفظي، فنسبة المتشابه اللفظي لبقية المسائل هي (٨٥٪)؛ أي أكثر من أربعة أخماس الكتاب، وهي نسبة تدل على العناية العالية للغرناطي في التزام ذكر مواضع المتشابه اللفظي.

٥. **الدرة للإسكافي**: مجموع المواضع التي فيه (٢٨٦) موضعاً، منها (٢٤٢) موضعاً في المتشابه اللفظي، و(٤٤) موضعاً ليست من المتشابه اللفظي، فنسبة المتشابه اللفظي لبقية المسائل هي (٨٥٪)؛ أي أكثر من أربعة أخماس الكتاب، وهي نسبة تدل على العناية العالية للإسكافي في التزام ذكر مواضع المتشابه اللفظي.

فأقل هذه الكتب ذكراً للمسائل الخارجة عن المتشابه اللفظي أكثرها عمقاً وفائدة، وأقلها التزاماً بقانون المتشابه اللفظي أكثرها بعداً عن تحقيق المطلوب، وهذا يدل على أن العلوم مرتبطة بالنوع لا بالكم، وبالتزام مقصود الكتاب لا بالتكثر على المطلوب، وهذه إضاءة سريعة يسيرة حول تاريخ التأليف في هذا العلم، لاسيما في كتب توجيه المتشابه اللفظي، ولا يخفى علينا أن كتب التفسير قد اعتنت بهذا الفن، من مثل تفسير الكشاف، والتفسير الكبير، وروح المعاني، وتفسير القرآن الحكيم المعروف بتفسير المنار، ومن المعاصرين كان الشعراوي كثيراً ما يعتني بهذا العلم في دروسه المسجدية، التي فُرِّغت فيما بعد وطبعت تحت اسم تفسير الشعراوي.

الفصل الثاني
أقسام المتشابه اللفظي وصوره وحقوله ومكيه ومدنيه

ويشتمل على المباحث الآتية:

- **المبحث الأول**: أقسام المتشابه اللفظي.
- **المبحث الثاني**: صور المتشابه اللفظي.
- **المبحث الثالث**: مجالات المتشابه اللفظي.
- **المبحث الرابع**: المتشابه اللفظي في المكي والمدني من الآيات.

المبحث الأول: أقسام المتشابه اللفظي:

يقتضي التقسيم المنطقي أن يكون المتشابه اللفظي أربعةَ أقسام، وهي: التشابه في الألفاظ والموضوع متفق، والتشابه في الألفاظ والموضوع مختلف، والاختلاف في الألفاظ والموضوع متفق، والاختلاف في الألفاظ والموضوع، فالقسم الأول والثاني يدخلان قولاً واحداً، وتوجيه المتشابه في القسم الأول أدق مسلكاً وأصعب توجيهاً منه في القسم الثاني، والقسم الثالث لا يدخل؛ لأن الاعتبار قائم بالمتشابه اللفظي لا بالمتشابه الموضوعي، والقسم الرابع كذلك لا يدخل، لكنَّ القسمين الأخيرين يوردهما بعض أصحاب كتب المتشابه اللفظي، لاعتباراتٍ أخرى، حيث يكون التشابه في بعض الحيثيات وفي بعض الألفاظ.

القسم الأول: التشابه في الألفاظ والموضوع متفق:

وهذا القسم هو الأوضح والأظهر في علم المتشابه اللفظي، وهو الذي يحتاج من المفسرين إلى التدبر والتفكر ورجع الفكرة بعد الفكرة، لبيان المراد، وكشف الخبيء، وإظهار دقائق النظم، ومحاسن البلاغة فيما تشابهت فيه الألفاظ، واتفقت فيه الموضوعات، من مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨]،

مع قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٦١]، فهما متشابهان لفظاً، متفقان موضوعاً، ولهذا القسم طريقان:

الطريق الأول: إيراد الآيات في سياقين مختلفين، مع اتحاد الموضوع وتشابه الألفاظ، كالمثال الوارد آنفاً.

الطريق الثاني: إيراد الآيات في سياق واحد، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١١ - ١٣]، فالتشابه في الألفاظ والأسلوب، والموضوع واحد، واختلف لفظ: ﴿ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ مع لفظ: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾، و﴿يَشْعُرُونَ﴾ مع ﴿يَعْلَمُونَ﴾، وهذا الطريق هو الأقل دوراناً من الأول.

القسم الثاني: التشابه في الألفاظ والموضوع مختلف:

ولهذا القسم ميزة وخصيصة، وهي مجيء المتشابه اللفظي في موضوعين مختلفين، واختلاف الموضوع مع وجود التشابه اللفظي يدعو إلى إعمال الذهن في بيان الفروق الدقيقة بين الآيات المتشابهة، ولهذا القسم شكلان اثنان، الاختلاف الموضوعي كلياً، والاختلاف الموضوعي جزئياً.

الشكل الأول: الاختلاف الموضوعي كلياً: وهو أن يكون التشابه اللفظي ضمن موضوعين مختلفين اختلافاً تاماً، ويقع فيهما تشابه في آية أو جزء آية، فيُسأل عن الفرق بين الآيات المتشابهة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩]، وهي آية مستقلة، في سياق المقابلة بين وعد المؤمنين، ووعيد الكافرين، في ثنايا الأمر بتذكر نعمة الله تعالى على المؤمنين، مع قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]، وهي جزء من آية،

في سياق مدح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، فالتشابه وقع في موضعين مختلفين، فيُسأل عن الفرق بينهما، وعن سر اختصاص كل آية بما اختصت به من البيان.

الشكل الثاني: الاختلاف الموضوعي جزئياً: يقع التشابه اللفظي في موضوع واحد، لكن الاختلاف يقع في جزء من ذلك الموضوع؛ لذلك ألحقناه في الاختلاف الموضوعي، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، في سياق إقامة العدل مع المؤمنين، مع قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، في سياق إقامة العدل مع غير المؤمنين، فاختلف الموضوع في آية النساء عن آية المائدة باعتبار العدل مع مَنْ؟ وهذا الاختلاف الجزئي هو الذي يُتوجه من خلاله لبيان دقائق التشابه اللفظي.

القسم الثالث: الاختلاف في الألفاظ والموضوع متفق:

وهذا القسم لا يدخل في المتشابه اللفظي، وإنما أوردناه بسبب إيراد بعض كتب المتشابه اللفظي له، حيث إن الاتفاق الموضوعي ليس هو العبرة في باب التشابه اللفظي - ولو اتفق التشابه في لفظ واحد - ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٨٦]، مع قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْۚ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦۚ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْۖ وَإِن يَتَوَلَّوْاْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۚ وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [التوبة: ٧٤]، فقد أوردها الغرناطي في الملاك[1] على أنها من المتشابه

(١) ملاك التأويل، الغرناطي (٢٤/١).

اللفظي، وفي ظني أن الذي دعاه إلى ذلك اتفاق الموضوع، وهو أنها نزلت في المنافقين، ومجرد التوافق في كلمة واحدة وهي قوله تعالى: ﴿كَفَرُواْ بَعۡدَ﴾، فإنه لا يقتضي أن يكون هناك تشابه؛ لأن دعائم التشابه غير متحققة، وإيراد مثل هذه الأمثلة يقع في باب التسامح في ضابط التشابه اللفظي، ولو عددناه تشابهاً لفظياً جزئياً لكان مليحةً من ملائح التقسيم، لا ضابطاً من ضوابطه.

القسم الرابع: الاختلاف في الموضوع والألفاظ:

لا يدخل هذا القسم في المتشابه اللفظي؛ لأن الاختلاف في الموضوع والألفاظ غاير أصل الأمر الذي قام عليه علم المتشابه اللفظي، ومن الناحية النظرية والتأصيلية فإن هذا القسم لا يدخل، لكنَّ أصحاب كتب المتشابه اللفظي قد يتوسعون في مثل هذا، فيسألون عن سر التغاير بين آيتين مختلفتي الموضوع واللفظ لأجل ملحظ فيهما.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، مع قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ * مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٣، ٤]، فقد أوردهما الغرناطي في الملاك[1]، وسأل عن سر اختصاص كل موضع بما اختص به، وذلك بجعل الهدى للمتقين في البقرة، وللناس في آل عمران، ونحن نلحظ أن موضوع آية البقرة في القرآن، بخلاف موضوع آية آل عمران فهو في التوراة والإنجيل، ومن جهة ثانية فإنَّ الاختلاف وقع في لفظٍ واحد وهو لفظ ﴿هُدٗى﴾، وهذا لا ينطبق عليه تعريف التشابه كما هو معلوم، وإلا لورد علينا توجيه جميع الآيات التي فيها لفظ ﴿هُدٗى﴾ البالغة قريباً من أربعين آية في القرآن الكريم، وهذا غير مُتَصوَّر، والعذر في إيراد هذه الأمثلة هو أنها تثير في الذهن اختصاص هداية القرآن بالمتقين، وهداية التوراة والإنجيل بالناس، وهذا يُعدُّ من النكت البيانية في باب المخصوص بالذكر[2] لا من المتشابه اللفظي.

(١) ملاك التأويل، الغرناطي (٢٤/١).
(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي (٢٦٨/٢).

المبحث الثاني: صور المتشابه اللفظي:

من خلال النظر في آيات المتشابه اللفظي، نجدها منحصرةً في ثلاث صور إجمالية، وهي: التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتبديل، وسأذكر كل صورة ومتفرعاتها، ومثالاً واحداً على كل صورة من آيات المتشابه اللفظي، مع ذكر إحصائيات حول عدد المواضع لكل صورة من هذه الصور في كل كتاب، وهي حسب الآتي:

الصورة الأولى: التقديم والتأخير: وهذه الصورة جاءت عند الإسكافي في (٢٥) موضعاً، وعند الكرماني في (٢٧) موضعاً، وعند الغرناطي في (٤٠) موضعاً، وعند ابن جماعة في (٣٥)، وعند زكريا الأنصاري في (٢٩) موضعاً، ومثالها: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ**﴾ [الأنفال: ٧٢]، مع قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ**﴾ [التوبة: ٢٠].

الصورة الثانية: الحذف والذكر: وتأتي على خمس صور فرعية، وهي:

١. **حذف جزء من كلمة**: جاءت هذه الصورة في (٢٥) موضعاً عند الإسكافي، وفي (٣٦) موضعاً عند الكرماني، وفي (٢٩) موضعاً عند الغرناطي، وفي (١٩) موضعاً عند ابن جماعة، وفي (٢٨) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ**﴾ [البقرة: ٢٣٤]، مع قوله تعالى: ﴿**فَإِنۡ خَرَجۡنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِي مَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعۡرُوفٖۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ**﴾ [البقرة: ٢٤٠].

٢. **حذف حرف**: جاءت هذه الصورة في (٤٨) موضعاً عند الإسكافي، وفي (٨٩) موضعاً عند الكرماني، وفي (٦٠) موضعاً عند الغرناطي، وفي (٥٢) موضعاً عند ابن جماعة، وفي (٦٠) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: قوله تعالى: ﴿**فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ**﴾ [آل عمران: ١٨٤]،

مع قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [فاطر: ٢٥].

٣. **حذف كلمة**: جاءت هذه الصورة في (٢٤) موضعاً عند الإسكافي، وفي (٥٦) موضعاً عند الكرماني، وفي (٥٩) موضعاً عند الغرناطي، وفي (٢٤) موضعاً عند ابن جماعة، وفي (٢٨) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٢٠]، مع قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦].

٤. **حذف قيد**: جاءت هذه الصورة في (٢٦) موضعاً عند الإسكافي، وفي (٣١) موضعاً عند الكرماني، وفي (٢٨) موضعاً عند الغرناطي، وفي (٢٥) موضعاً عند ابن جماعة، وفي (٢٨) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]، مع قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [يونس: ٧٤].

٥. **حذف جملة**: جاءت هذه الصورة في (٢٠) موضعاً عند الإسكافي، وفي (٢٥) موضعاً عند الكرماني، وفي (٣٣) موضعاً عند الغرناطي، وفي (١٢) موضعاً عند ابن جماعة، وفي (٢٤) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [العنكبوت٢٢]، مع قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى: ٣١].

الصورة الثالثة: التبديل: وتأتي على أربع صور فرعية، وهي:

١. **تبديل حرف بآخر**: جاءت هذه الصورة في (٣٠) موضعاً عند الإسكافي، وفي (٣٥) موضعاً عند الكرماني، وفي (٣١) موضعاً عند الغرناطي، وفي (٣٠) موضعاً

عند ابن جماعة، وفي (٣٢) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: قوله تعالى: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٩٤]، مع قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

٢. **تبديل كلمة بأخرى**: جاءت هذه الصورة في (٧٠) موضعاً عند الإسكافي، وفي (١٠٦) موضعاً عند الكرماني، وفي (١٢٣) موضعاً عند الغرناطي، وفي (٨٨) موضعاً عند ابن جماعة، وفي (٨٩) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١١]، مع قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الشعراء: ٣٦].

٣. **تبديل صيغة بأخرى**: جاءت هذه الصورة في (٢٢) موضعاً عند الإسكافي، وفي (٤٣) موضعاً عند الكرماني، وفي (٣٤) موضعاً عند الغرناطي، وفي (٢٢) موضعاً عند ابن جماعة، وفي (٢٨) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢]، مع قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف: ٨].

٤. **تبديل جملة بأخرى**: جاءت هذه الصورة في (٣٠) موضعاً عند الإسكافي، وفي (١٩) موضعاً عند الكرماني، وفي (٦٦) موضعاً عند الغرناطي، وفي (١٥) موضعاً عند ابن جماعة، وفي (١١) موضعاً عند زكريا الأنصاري، ومثالها: قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الحج: ٥٠]، مع قوله تعالى: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الحج: ٥٦].

المبحث الثالث: مجالات المتشابه اللفظي:

هناك ثلاثة مجالات للمتشابه اللفظي، تدور عليها آيات المتشابه اللفظي، وهي مجال العقيدة، ومجال القصص القرآني، ومجال الأحكام الشرعية، وسأذكرها باعتبارها موضوعات المتشابه اللفظي، وهي التي يجب أن يُدرس هذا العلم بناءً عليها، في نظمها، وفي أسلوبها، وفي سياقها، وفي معانيها، وفي ألفاظها المنتقاة.

أولاً: العقيدة: تنوعت مجالات المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، لكننا نجد أنَّ أكثر المجالات انتشاراً، وهو أولاها في التوجيه، وأدقها خفاءً، وأعمقها بياناً هو مجال آيات العقيدة، وحديثنا عن العقيدة هو حديث عن العقيدة بجميع متعلقاتها، وقد برزت آيات العقيدة في مضمار المتشابه اللفظي بشكلٍ ملحوظ، وهذا خلاف ما هو متوقع، أو ما هو مستقر في الأذهان بسبب كلمة الزركشي في تعريف المتشابه بأنه: «إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة»[1]، التي جعلت الناس يذهبون إلى أن تركز المتشابه اللفظي في آيات القصص القرآني، والدراسة الإحصائية تمحو هذا الظن، وتؤكد أن آيات العقيدة هي صاحبة الريادة في هذا الباب، ولو نظرنا في عدد المواضع التي جاءت فيها آيات المتشابه اللفظي في هذا الحقل، وأخذنا كتاب الدرة مثالاً عليها لوجدنا الآتي: جاءت آيات العقيدة عند الإسكافي في (١٥٢) موضعاً من أصل (٢٤٢) موضعاً؛ أي ما نسبته (٦٢٪)، وهذه نسبة كبيرة، بالنسبة للقصص الذي جاء في (٧٦) موضعاً؛ أي ما نسبته (٣١٪)، بينما الأحكام الشرعية فجاءت في (١٤) موضعاً، أي ما نسبته (٧٪).

ثانياً: القصص القرآني: تنوعت آيات المتشابه اللفظي في مجال القصص القرآني، لاسيما قصة موسى، فقصة آدم عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ، ما جعل الزركشي يقول في تعريف المتشابه: «إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة»[2]، لا لقصر المتشابه اللفظي على القصة القرآنية، بل لغلبة دورانه فيها في نظر الزركشي، وهو ما يؤكد لنا أن دراسة

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (١/١٢٢).
(٢) المرجع السابق (١/١٢٢).

القصة القرآنية يجب أن تحظى بالعناية البيانية الفائقة، فدراسة القصة القرآنية لا تندرج ضمن أدبيات دراسة القصة في الأدب، ففرق شاسع بينهما، والذين يحاولون تهوين أمر القصة القرآنية لجعلها موطناً للتسلية، أو موضعاً للإفادة والاعتبار بتاريخ الأنبياء فحسب، هؤلاء قد غلطوا في نظرهم، وغالطوا في مناظرتهم، ولم يعوا مقاصد القصة في القرآن الكريم.

وهذا ما يقودنا إلى القول بأن علم المتشابه اللفظي يعين الدارسين على تلمس الحقائق الخفية، والمعاني الدقيقة، والإشارات الحميدة، والدلالات العميقة للقصة القرآنية، وأنه علم حريٌّ بالدارسين أن يتزودوا منه في دراسة هذا الحقل، وأن لا يتركوا الأمر على غاربه، غير مكترثين بخطورة تهوين أمره وتبسيط حاله.

ثالثاً: الأحكام الشرعية: المجال الثالث للمتشابه اللفظي هو مجال الأحكام الشرعية، ونلاحظ أن آيات المتشابه اللفظي قليلة في هذا الباب، وذلك أن طبيعة المعاني التشريعية تقتضي أن تكون واضحةً في أسلوبها ونظمها، وهذا الوضوح في التشريع الفقهي يقتضي أن يكون المتشابه اللفظي دورانه قليلاً في هذه الآيات؛ لأن أسلوب المتشابه اللفظي قائم على الاحتباك والجزالة والإيجاز والإشارة والدقائق البيانية، وهذا إن كثر في آيات التشريع فإنه يوقع الفقهاء في حرج الفهم، وفي كثرة الاختلافات بسبب هذا الأسلوب، فمن حكمة القرآن أن انتقى لكل بابٍ ما يناسبه من الأساليب، وهذا من بلاغة القرآن وإعجازه، الدال على عظمة منزله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

المبحث الرابع: المتشابه اللفظي في المكي والمدني من الآيات:

إذا أردنا أن نتعرف على الأسلوب القرآني، فعلينا أن ننظر إلى مكيه ومدنيه، فالآيات المكية امتازت بصفات الجزالة والفخامة والرصانة، بينما الآيات المدنية فامتازت بالطلاقة والسهولة والوضوح، وهذا في غالب الآيات لا في جميعها، فالغالب على الآيات المكية صفاتٌ، تختلف عن الصفات الغالبة على الأسلوب المدني.

ولو نظرنا في إحصائيةٍ حول كتاب الدرة في آيات المتشابه اللفظي، وأين تكثر؟ فسنجد الآتي: بلغ عدد المواضع التي تمحضت للآيات المكية فحسب (١٦٢) موضعاً، من أصل (٢٤٢) موضعاً؛ أي ما نسبته (٦٧٪)، بينما بلغ عدد المواضع التي تمحضت للآيات المدنية فحسب (٥٣) موضعاً؛ أي ما نسبته (٢٢٪)، بينما بلغ عدد المواضع التي كانت الآيات فيها مكية ومدنية (٢٧) موضعاً؛ أي ما نسبته (١١٪).

وهذا يقودنا إلى القول بأن آيات المتشابه اللفظي اتسمت بالجزالة والفخامة والرصانة، وهذا مما هو معلوم بديهة، والعمل الإحصائي الذي يُسهم في التأصيل والتقعيد المبني على الاستقصاء والجمع والحصر، يختلف في دقة نتائجه، ومستوى تحليله عن الخرص والتخمين.

هذه بعض الوقفات السريعة مع آيات المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، من حيث أقسامها، وصورها، وحقولها، ومكان نزولها، وهي مفيدة في باب الدراسة التخصصية، وأنا أنصح في هذا السياق الدارسين في التوجه إلى دراسة آيات المتشابه اللفظي من حيث موضوعاتها، ومن حيث أسلوبها، ومن حيث تنوع صورها البيانية، ومن حيث مكان نزولها ومدى ارتباط ذلك بنظمها، فإنه باب مفيد ومتسع، ونحن بحاجة إلى مثل هذه الدراسات القرآنية التخصصية، التي تُنتج معرفة علمية مبتكرة، بحيث تُسهم في حركة البناء العلمي، والتطور في العمل المعرفي على مستوى الأدوات والغايات.

الفصل الثالث
ضوابط التوجيه

ويشتمل على المباحث الآتية:

- **المبحث الأول**: الرواية.
- **المبحث الثاني**: الدلالة السياقية.
- **المبحث الثالث**: النظم.
- **المبحث الرابع**: المفردة اللغوية.
- **المبحث الخامس**: التركيب النحوي.

توطئة:

من المسائل المعينة على فهم علم التفسير، والأخذ منه بحظ وافر في النظر، بما يؤدي إلى الوقوف على دقائقه، ومعرفة فرائده، التزام الضابط، وأنا لا أقصد بالضابط القاعدةَ بمعناها الأصولي المنطقي، الذي هو حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها[1]، وإنما أريد بالضابط ما يعين على فهم مقصود الكلام ومراد المتكلم دون توسع في الدلالة، أو اجتزاء من المعنى، فوظيفة الضابط هي تحديد الطريق الموصل إلى الفهم دون تكثُّر متكلَّف، أو تقلُّلٍ مُتجَنَّف، وهو يقيِّد الأفهام، ويُبعد الأوهام، ويمنع من التأويل الذميم، أو التحريف الأثيم، فإذا كان الأصل في وظيفة القاعدة الانطلاقَ في الفهم والبيان، فإنَّ الأصل في وظيفة الضابط التقييدُ في تشييد البنيان، وهذا المعنى الذي ذكرتُه للضابط غيرُ متعارَف عليه لدى الأصوليين والفقهاء، فهم ما بين مفرِّق بين الضابط والقاعدة[2]،

(١) يُنظر: شرح التلويح على التوضيح، التفتازاني (٣٤/١).

(٢) ممن فرَّق بينهما ابن نجيم، حيث قال: «الفرق بين الضابط والقاعدة، أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد، هذا هو الأصل»، فعنده أن القاعدة تجمع أبواباً فقهية متعددة؛ أي أنها تنطبق على عدة أبواب، فهي في باب الطهارة، وفي باب الجنايات، وفي باب المعاملات، أما الضابط فهو في الباب الفقهي الواحد. الأشباه والنظائر، ابن نجيم (ص١٣٧).

وما بين جاعل الضابط مرادفاً للقاعدة[1]، وفي الجملة فالأصوليون ينزِّلون الضابط منزلة القاعدة، والمعنى الحاصل في الحقل الأصولي والفقهي يختلف عما نحن فيه، والأصل أن يكون تحرير المفاهيم في الحقل العلمي منسجماً مع أدبياته وخصوصيته، لا تابعاً لما قيل في الحقول الأخرى، فالمتابعة دون درك الفروق في حقول العلم، تُوقِعُ في التخليط والتشويش، وتجر الإشكاليات فيما نحن في غنى عن حمأتها.

والتأصيل العلمي يجب أن يكون نابعاً ومتسقاً وهادفاً لخدمة الحقل العلمي برؤية تخصصية، فالقاعدة التفسيرية يجب أن تكون معينةً على الانطلاق في الفهم والتدبر والتحليل والاستنباط، والضابط يجب أن يكون مقيِّداً لتلك الانطلاقة، فتجتمع الوظيفتان في بيان المعاني، بحيث لا يُخَلُّ بعنصر السعة، ولا بعنصر الضبط والتقييد، بل تلتقيان في مسار واحد من الوظيفة التحليلية والمستوى الاستنباطي، هذا والضابط في علم توجيه المتشابه اللفظي، هو المحدد الأصيل للفهم، وهو الذي يجعل الفهم راجعاً إلى أصولٍ معتبرة، والمتشابه يحتاج إلى مزيد تأمل وتدبر قبل توجيهه وبيان الفروق البيانية في آياته، ولا يخدم هذا المعنى الذي نحن بصدده إلا بيان ضوابط التوجيه، مما يحدو الناظر إلى الابتعاد عما يقع فيه بعض القوم من الشطط المتكلَّف أحياناً، أو التشيُّط والعجلة في التوجيه أحياناً أخرى، وكلاهما ليس بسبيل قويم، لذلك فإنَّ الحديث عن ضوابط التوجيه في هذا الباب ضروري، ومعرفته هامة، والتزامه هو التزام الجادة.

المبحث الأول: الرواية:

المقصود بالرواية النقل الصحيح المحتج به، فيدخل في ذلك المرفوع للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما جاء تفسيراً لآية أو آيات، وما له حكمه كأسباب النزول الصحيحة الصريحة وما له حكم الصريح، والموقوف على الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، سواء أكان قولاً

(١) ممن لم يفرق بينها البركتي في قواعده الفقهية، فقد خالف ابن نجيم وقال: «أما أنا فقد أطلقت في كتابي هذا على كلٍّ من القاعدة والضابطة القاعدة، ولا مشاحة في الاصطلاح»، وهي كذلك لا تنطبق على علم التفسير. قواعد الفقه، البركتي (ص٥٠).

أم أكثر، وما أجمع عليه السلف في تفسير آية، فالمرفوع والموقوف والمجمع عليه بالقيود المذكورة هو الرواية التفسيرية المحتج بها في التفسير، وعليه فتوجيه المتشابه اللفظي يجب أن يكون منضبطاً بالضابط النقلي، ومعنى الانضباط أن لا يخالف التوجيه ما جاء في تفسير الآية روايةً يُحتج بها، ويدخل في هذا الضابط كذلك أن لا يخالف التوجيه آيات قرآنيةً أخرى، بحيث يلغي دلالتها أو بعضها، أو يثبت التوجيه معنى إضافياً يتنافر مع مدلولات الآيات الأخرى.

ونحن لا نجد رواية تفسيرية قد وجَّهت آيات المتشابه اللفظي بالمفهوم الاصطلاحي للتوجيه، لكنَّ الذي نجده هو روايات تفسيرية تُعين على التوجيه، وتبين معاني الألفاظ، فهذا القيد هو الذي يجب أن يُعمل به، حيث إن التوجيه لآيات المتشابه اللفظي لم يبدأ بدايته الجادة إلا في القرن الخامس الهجري، على يد الخطيب الإسكافي، وقبل ذلك فإنَّ توجيه المتشابه اللفظي، قد كان على شكل إشارات في كتب المعاني، والتفسير، كما سبقت الإشارة في مبحث تاريخ التأليف في المتشابه اللفظي.

وسأمثل في هذا الضابط بمثال يبين غاية مقصوده، ويجلي عنه ما قد يُشكل على قارئه، وسنقف مع مراحل خلق الإنسان في آيات سورة الحج، والمؤمنون، وغافر.

الآية الأولى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ﴾ [الحج: ٥].

الآية الثانية: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ۞ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ۞ ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤].

الآية الثالثة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: ٦٧].

وقد جاء في حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: حدثنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو الصادق المصدوق - قال: «إنَّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً، فيُؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإنَّ الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه كتابه، فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه كتابه، فيعمل بعمل أهل الجنة»(١).

فهذه الرواية لم توجه الآيات المتشابهة الثلاث، وإنما أبانت عن بعض معانيها، فقد حددت الرواية أنَّ عمر النطفة هو أربعون يوماً، ومثلها العلقة والمضغة، ويتعين علينا أن نفهم بهذا التحديد معنى حرف التراخي (ثُمَّ)، وكذلك حرف التعقيب (الفاء) في آية المؤمنون، وذلك فيما يخص تخليق العلقة مضغةً على وجه الخصوص، وأن استخدام هذين الحرفين لم يكن لبيان المدة الزمانية فحسب على جعل (ثُمَّ) للتراخي الزماني، أما على جعلها على التراخي الرتبي فالأمر واضح، بل لبيان شيء آخر اختصت به آية المؤمنون، وهو أن الحديث عن مراحل التخليق جاء أشمل في آية المؤمنون، فقد ذكرت النطفة، والعلقة، والمضغة، والعظام، وكسو العظام لحماً، ثم إنشاء الإنسان خلقاً آخر، وهذا الشمول في تعداد المراحل استدعى مجيء الفاء في بعض المراحل، بخلاف آيتي الحج وغافر، فآية المؤمنون آثرت ذكر (الفاء) في تخليق العلقة مضغة على (ثم)؛ لبيان مدى ترابط المراحل بعضها ببعض، وأنَّ هذا الترابط يمضي مسرعاً بعد مرحلة تخليق العلقة مضغة، إلى أن قال: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾، ففيه إشارة إلى أن المراحل

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم (٣٢٠٨) (١١١/٤).

الأولى إذا تجاوزها الجنين أسرعت خطوات نموه واكتماله، وهو ما يبينه الحديث أتم بيان، في جعل نفخ الروح بعد المراحل الثلاث.

بخلاف آية الحج والمؤمنون، فإن الغاية المقصودة من ذكر مراحل التخليق هو بيان أمر البعث في آية الحج، وأن الإنسان مخلوق من تراب ومنتهٍ إلى تراب، وبيان مراحل الإنسان في هذه الحياة، فافترق بذلك مقصود كل آية، فآية الحج جاءت بمراحل التخليق للاستشهاد على بعث الإنسان، وآية غافر جاءت للحديث عن مراحل تخليق الإنسان ضمن المقصود الأوضح، وهي مراحل مسيرة الإنسان من بدايته حتى نهايته، واستقلت آية المؤمنون بالحديث عن مراحل تخليق الإنسان، فكانت مقصودةً لذاتها، وهو ما يجعلُ إيثارَ حرف (الفاء) هو الأنسبَ في هذا السياق.

وقد ذهب ابن عاشور إلى أنَّ «عطف جعل العلقة مضغة بالفاء؛ لأن الانتقال من العلقة إلى المضغة يشبه تعقيب شيء عن شيء، إذ اللحم والدم الجامد متقاربان، فتطورهما قريب وإن كان مكث كل طور مدة طويلة»[1]، وهو ضعيف لوجهين:

الأول: لتأثر الشيخ بمصطلح التعقيب النحوي، فنزَّله على الآية، وإذا أراد بالتعقيب أن تعقب المرحلةُ المرحلةَ، فهذا يصدق في جميع المراحل لا في مرحلة تخليق العلقة مضغة فحسب.

الثاني: أن هذا التفسير قاصر على آية المؤمنون، ولا ينطبق على آيتي الحج وغافر، ولو كان هو المقصود لذكرت الفاء فيهما كذلك، فيبقى السؤال قائماً، فالتوجيه يجب أن يكون للآية وحدها من جهة، وللآية مع قريناتها من جهة أخرى.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثم يبعث الله ملكاً فيُؤمر بأربع كلمات، ويُقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح»، هو بيان لقوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾، ولقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾، فهذا البيان النبوي يجب أن

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور (٢٤/١٨).

يكون ضابطاً في التوجيه، وأن إقرار ما في الأرحام، وتخليق المضغة عظاماً، هو مرحلة الكتابة التي يعقبها نفخ الروح، وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ في آية غافر، فتبينها آية الحج؛ إذ هي مرحلة الإخراج من البطن، وهي بعد نفخ الروح.

فالبيان النبوي هو في حقيقته تفسير غير مباشر للآية، صحيح أنه عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لم يذكر الآية، لكنَّ ألفاظ حديثه ناطقة ببيان معنى الآية، وأنَّ أي استنباط يتعارض مع مضامين الحديث، فهو استنباط باطل، لا يصح الأخذ به في توجيه آيات المتشابه، وبعض كتب توجيه المتشابه اللفظي قد خالفت هذا الضابط، استناداً لتفريق معقول، كما في توجيه قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١] عند الخطيب الإسكافي.

وبناءً على المتقدم فإنَّ الرواية التفسيرية هي بيان مساعد وضابط وخادم للتوجيه، فإهمال مضامين الرواية التفسيرية يوقع المفسر في خلل التوجيه، وبه يزول التساؤل حول إمكانية الرواية التفسيرية في توجيه آيات المتشابه اللفظي؛ لأن درك الوظيفة التفسيرية للرواية في هذا العلم خير معين على الوصول إلى جادة الصواب، والوقوف على نجدة الحقيقة.

المبحث الثاني: الدلالة السياقية:

المقصود بهذا الضابط هو أثر السياق في توجيه الآيات المتشابهات، فالسياق هو الحاوي لتلك الآيات، وهو المتضمن لأسرارها البيانية، وحكمها الربانية، وهداياتها القرآنية، فيجب أن يكون فيه مفتاح الفهم لتلك الأسرار؛ لهذا قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، وهذه الآية تصدق على الآيات المتشابهات[1]، فلو كان من عند غير الله لوقع فيه الاختلاف

(١) قال الثعلبي: «أفلا يتفكّرون في القرآن، فيرون بعضَه يشبه بعضاً، ويصدق بعضُه بعضاً، وإن أحداً من الخلائق لم يكن يقدر عليه، فسيعلمون بذلك إنه من عند الله، إذ ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ أي: تفاوتاً وتناقضاً كثيراً، هذا قول ابن عباس». الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (٣/٣٥٠).

الكثير؛ أي: التعارض والتضارب والتفاوت بين الحقائق، والمعاني، والألفاظ، ومن مقتضى نفي وجود الاختلاف الكثير، وجود الائتلاف والانسجام والاتساق والتكامل في المعاني والألفاظ، ودور المفسر أن يبحث في القرآن ليثبت ذلكم الائتلاف، ويبدد الأوهام التي تعرض لقاصري الأفهام.

وللسياق الدور الأبرز في توجيه آيات المتشابه اللفظي، وبإهمال تدبره فإنَّ علم المتشابه اللفظي يبقى حبيس القول بالتفنن والتحسين اللفظي، والسياق هو «تتابع المعاني وانتظامها في سلك الألفاظ القرآنية؛ لتبلغ غايتها الموضوعية في بيان المعنى المقصود، دون انقطاع أو انفصال»[1]، فالسياق هو تتابع المعاني الواردة في سلك لفظي متواصل، والمعاني المتتابعة هي الكفيلة بأن يكشف بعضُها عن سر بعض، لاسيما إذا عُقِدت المقارنة بين آيات تشابهت ألفاظُها، وتماثلت تراكيبُها.

وينقسم توجيه آيات المتشابه اللفظي إلى: توجيه بالسباق وحده، وتوجيه باللحاق وحده، وتوجيه بهما معاً، وتوجيه بدونهما، فالأقسام الثلاثة الأولى هي توجيهات سياقية، والقسم الرابع يدخل في أنواع التوجيه الأخرى، والذي يعنينا في هذا المبحث الأقسام الثلاثة دون الرابع.

للسياق القرآني أنواع من حيث آياته، فهناك سياق الآية، وسياق المقطع، وسياق السورة، وبهذه الأنواع نستطيع أن نتدبر آيات المتشابه، فمن أمثلة سياق الآية قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الروم: ٤٦] مع قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الجاثية: ١٢]، فللسائل أن يسأل عن سر ذكر الجار والمجرور ﴿فِيهِ﴾ في آية الجاثية دون آية الروم؟ والأمر فيه واضح لمن نظر نظرة يسيرة في

(١) نظرية السياق القرآني، المثنى (ص١٥).

السياق، فإنَّ آية الروم خلت من ذكر البحر، وبخلوها من ذكره لم يكن هناك مرجع للضمير، بخلاف آية الروم، فلما ذكر السياقُ البحر، كان ذكر الجار والمجرور المتضمن لمعنى الظرفية - أي: في البحر - ضرورةً[1] لسياق الآية، وتوجيه المتشابه بين الآيتين، أن آية الروم اختص سياقها - وهو سياق امتنان - بالحديث عن آية الرياح، التي كانت لها عدة آثار، منها: التبشير، وتذوق الرحمة، وجري الفلك، والابتغاء من فضل الله تعالى، فجري الفلك هو أثر من آثار إرسال الرياح، وليس من غرض السياق هاهنا أن يشير إلى البحر، بل غرضه التنبيه على آية الرياح، وإلا لقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «ولتجري الفلك في البحر»؛ لذلك حذف الجار والمجرور ومتعلقه وهو البحر؛ ليتمحض النظر في آية الرياح وحدها، وما فيها من آثار عظيمة تعود على العباد في معاشهم.

وأما آية الجاثية فنلحظ أنَّ سياقها اختص بالحديث عن البحر؛ لذا لم يجرِ للرياح ذكر فيها، وذُكِر فيها أثران من آثار نعمة البحر، وهما جري الفلك، والابتغاء من فضل الله تعالى، وعليه فوظيفة الرياح هي إعانة الفلك على الجري، وهو ما بينته آية الروم، ومكانُ جري الفلكِ البحرُ، وهو ما بينته آية الجاثية، وهذا التركيز السياقي من ذكر كل لفظ بما يناسب السياق الذي وردت فيه، لَيُنبه القارئ إلى ضرورة النظر في الدقائق اللفظية في الآيات القرآنية؛ ليكشف عن المعنى المراد، وفهم دور السياق في سر استقلال كل آية بما استقلت به.

ومن أمثلة سياق المقطع قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، مع قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرًّا وَلَا نَفۡعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَلَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩].

(١) يُنظر: درة التنزيل، الإسكافي (ص١٠٥٤)، وملاك التأويل، الغرناطي (٤٠١/٢).

فللسائل أن يسأل عن سر التقديم والتأخير في الآيتين، والجواب عن ذلك إنما يكون بتدبر سياق المقطع، فجاء في سباق هذه الآية قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وهذا الخطاب من الله تعالى إلى نبيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ تضمن ذكر سؤال الكافرين عن موعد الساعة والجواب عن ذلك، ومنشأُ سؤال الكافرين ظنُّهم أن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يعلم الغيب، وأنَّ علم الغيب هو محض النفع، فجاء التوجيه القرآني بنفي أن يعلم أحدٌ ميعاد الساعة، وأن ذلك من خصائص علمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلأجل اعتقاد الكافرين بأن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يعلم موعد الساعة، وعلمه بموعد الساعة هو محض النفع، جاء تقديم النفع على الضر، فقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾، أي: إذا ظننتم أنني أعلم الغيب وأنفع نفسي، فاعلموا أنني لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً، فيكون النفع هو المقصود بالذكر، والضر جاء تبعاً.

ومما يقوي هذا الفهم لحاق الآية نفسِها ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، فارتبط تقديم النفع على الضر بعلم الغيب؛ لأن من يعلم الغيب يكتسب نفعاً، ويدفع ضراً، وهذا غير حاصل لأحد، فجاء السباق لبيان معتقد أهل الشرك في علم الغيب، وجاء اللحاق، لتعليل نفي ودفع ذلكم المعتقد.

وأما آية يونس، فقُدِّم فيها الضر على النفع، وسبب ذلك أنه جاء في سباقها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ * وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ * وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ ۖ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس: ٤٥ - ٤٨]، فبيَّن السباق أن الخاسرين في ذلك اليوم هم المكذبون بلقاء الله، وأنَّ الذي سيشهد

عليهم في ذلك الموقف هو الله تعالى، وموعد القضاء بالعدل بين الأمم هو عند مجيء الرسول، فوقع قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرّٗا وَلَا نَفۡعًا﴾ موقعاً أخَّاذاً، حيث إن الضر بيد الله وحده، والرسول لا يملكه فضلاً أن يملك النفع، فالسياق سياق تهديد بإيقاع الضر على من عصى وكذب، فكان تقديم الضر في هذا السياق لبيان أن الأمر عظيم عظم مشهد ذلك اليوم، وأن الرسول ليس بيده شيء يقدمه لنفسه ولو كان ضراً.

ثم جاء اللحاق ليزيد الأمر بياناً، فقال تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوۡ نَهَارٗا مَّاذَا يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ * أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ * ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ * وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٠ - ٥٣]، فالسياق بسباقه ولحاقه يبين أن تقديم الضر هو الأنسب بالمقام، وذلك أنَّ السياق سياقُ تهديد، وتقديم الضر على النفع من تمام التهديد للكافرين، فإذا كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يملك الضر لنفسه، فكيف يملك النفع لغيره؟!

وأما سياق السورة فلا يوجد له مثال منضبط نستطيع أن نقول فيه: إن توجيه آيات المتشابه اللفظي كان بناءً على سياق السورة، إلا ما يذكره بعض المفسرين في توجيه بعض الآيات التي هي من قبيل النكات البيانية، والملح البلاغية، وتكلف البحث عن مثال لهذا النوع ليس من متين العلم، بل هو من العناية بالتقسيمات الشكلية على حساب الحقيقة والجوهر.

المبحث الثالث: النظم:

علينا أن نبين الفرق بين النظم والسياق، فإنَّ كثيراً من الناس يخلط بين المصطلحين حتى يظنهما من وادٍ واحد، وهذا الخلط يمتد إلى تسامح بعض المفسرين إلى استعمال أحد المصطلحين مكان الآخر، وهذا التسامح والتجوز لا يعفينا من تدقيق النظر، وتفعيل قانون التفريق بين الألفاظ، خصوصاً إذا كانت مصطلحات علمية

سائدة في الأوساط العلمية، وأخص من ذلك أن تصبح هذه المصطلحات مصطلحاتٍ عالميةً من حيث التداول والاستعمال، ولا يخفى أن توضيح الفروق التي بينها يعين على الدقة المنهجية والنظر الصائب، والابتعاد عن التداخل بين المعاني.

فالسياق كما سبق هو تتابع المعاني في سلك الألفاظ القرآنية، فالسياق هو عبارة عن علاقة المعنى بالمعنى[1]، بينما النظم كما عرفه الجرجاني فهو «توخي معاني النحو»[2]، ومعنى هذا التعريف أن للنحو سلطاناً على تأليف الكلام، ولهذا السلطان حكم وإرادة منبعها وأصلها المعنى الذي لأجله نُظِم الكلام على ما نُظِم عليه، وليس المراد بالنحو هاهنا صنعة الإعراب فحسب كما يظن من تعجل فهم كلام الجرجاني، فالجرجاني لم يرد ذلك، بل أراد شيئاً آخر وهو أن الذي يُظهر المعاني المرادة في التراكيب النحوية هو ترتيبها وحسن نظمها، فالمتكلم إذا أراد تغيير المعنى غيَّر الألفاظ تقديماً وتأخيراً، حذفاً وذكراً، تعريفاً وتنكيراً، فصلاً ووصلاً، والألفاظ واحدة، وبتغيير ترتيب هذه الألفاظ يختلف أمران: المعنى والإعراب، هذا ما أراده الجرجاني، بقوله: «توخي معاني النحو»، ولا يفوتنا أن هذا التغيير هو خاضع لصنعة الإعراب وقانونه، فإذا اختلفت الألفاظ ترتيباً، كان اختلافها عائداً لدقة المعنى من جهة، وخاضعاً لصنعة الإعراب من جهة أخرى، وبه يكون «النظم هو علاقة المعنى باللفظ، والنحو هو علاقة اللفظ باللفظ»، كما أن «السياق هو علاقة المعنى بالمعنى»[3].

وبدرك هذه المصطلحات الثلاثة، نستطيع أن نتعامل مع علم التوجيه ضمن النطاق السليم في عدم الوقوع في مزلقة الخلط بين المصطلحات، وما ينشأ عن ذلك من إشكاليات في التوجيه لآيات المتشابه اللفظي، ومن هنا فإنَّ النظم مصطلح يدخل فيه علم المعاني بالدرجة الأولى، وهو علم الإسناد، الذي يمثل عقل اللغة، وتمكنها من

(١) نظرية السياق القرآني (ص١٩).
(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني (ص٨١).
(٣) نظرية السياق القرآني (ص١٩).

إيصال أدق المعاني بأوجز الألفاظ، وقد توخى الجرجاني فاستعمل لفظ التوخي لبيان جانب الحيطة والحذر لدى اللغوي في استعمال الألفاظ وهيئاتها التركيبية، والتوخي كان بالألفاظ لأجل المعاني، فالمتكلم يتوخى بيان دقيق المعاني بآلة الألفاظ، فالألفاظ هي الأداة الموصلة، والمعاني هي الغاية المقصودة، والعلاقة بين الأداة الموصلة والغاية المقصودة النظم.

ولا ينكشف أمر النظم في دقته وبلاغته وعلو بيانه في شيء من النصوص كما ينكشف في النصوص القرآنية، ولا تنكشف دقته في نص قرآني كما تنكشف في آيات المتشابه اللفظي، وذلك لا لأنها أعلى شأناً، أو أدق مسلكاً، أو أرفع بلاغة من بقية النصوص القرآنية، لا ليس لشيء من ذلك كله، بل لأنَّ المقارنة بين النصوص المتشابهة يُفضي بالمتلقي إلى درك أوجه الدقة المتوخاة الموصلة إلى المعنى المراد بأدق التعبيرات، وأحسن النظوم؛ لذلك كان علم المتشابه اللفظي من العلوم البيانية الدقيقة، التي لا يلج غمارها إلا من أتقن علوم الآلة المقصودة في هذا الباب، وامتلك مع ذلك ذائقة بيانيةً تعين صاحبها على الفهم العميق، والإدراك العالي، فمهما أجاد المفسر في تحصيل العلوم، وارتفع شأنه بين العلماء، فإنه مع فقدان الذائقة البيانية، يبقى نتاجه بُسْراً غير مستساغ.

والنظم ضابط ضروري في فهم المتشابه اللفظي ابتداءً، وهو كذلك في التوجيه وحسن الوصول إلى المعنى المراد، وقد تسألني ما الذي يدخل في النظم؟ وما الذي لا يدخل؟ فأقول: كل تركيب له معنى مراد، إذا تغيرت بعض ألفاظه اختلف معناه إلى معنى آخر، وذلك من حيث التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والفصل والوصل، والتأكيد وعدمه، واختلاف أساليب القصر، وصيغ الأفعال، واشتقاق الأسماء، واختلاف حركات الإعراب، فإن ذلك كلَّه يدخل في النظم، بالضابط المذكور، وهو أنه إذا طرأ تغيير في التركيب اختلف معناه إلى معنى آخر، والمعنيان مقصودان.

وآيات المتشابه اللفظي لا تخلو من تغيرٍ في نظمها، وبذلك يكون النظم هو الأصل في علم المتشابه اللفظي، وبناءً على هذا فإنَّ معرفة النظم هو الذي يعين على فهم هذا العلم، ومن لم يتقن فهم النظم ومعرفة دقائقه فإن قوله في المتشابه اللفظي غير معتبر؛ لأنه يكون شكلاً من أشكال الخرص والتخمين، ومحاولة الوصول إلى الجواب، أو التقليد البارد، بتكلف الإجابة وما هو ببالغها.

فمثلاً معرفة أسرار التقديم والتأخير في ذاتها(١) وفي سياقها علم متين، وهو أمتن حالاً في باب المتشابه اللفظي؛ لأنه يترقَّى من المعرفة العلمية إلى المعرفة الاقترانية، التي تستلزم التوجيه بعد عقد الأصابع على معرفة كل موضع على انفراد، وهذا هو الذي يستلزمه القول بالتوجيه، فإن توجيه المواضع إنما يكون بعد معرفة كل موضع بعينه، ثم بعد ذلك اقترانه ببقية المواضع، ومن هنا كان العمل في باب المتشابه اللفظي دقيقاً وعميقاً، ومن لم يُحط به خبراً، أرشده عقله إلى القول بالتكلف جملة وتفصيلاً.

وقد نبه الشيخ عبد القاهر الجرجاني إلى مسلك سارت فيه ظنون الناس وهو «أنه يكفي أن يُقال: إنه قُدِّم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبمَ كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوَّنوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف. ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه»(٢).

ولأجل هذا التنبيه من شيخ البلاغة العربية ذكر المصنفون في البلاغة أغراض التقديم، فنصوا على بعضها كالتشويق، وتعجيل المسرة والمساءة، ولم ينصوا على بعضها الآخر(٣)؛ لأنَّ فروعها كثيرة، لا تُفهم إلا على ضوء السياق الذي جاءت فيه، وليتهم سكتوا عن الجميع، لكان مجال النظر والتدبر والتفكر أرحب من تضييق المجال في

(١) أصل القول بالتقديم والتأخير مأخوذ من كلمة سيبويه في وصف صنيع العرب: «إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم». الكتاب، سيبويه (٣٤/١).

(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني (ص١٠٨).

(٣) يُنظر: المطول شرح تلخيص المفتاح، التفتازاني (ص٢٤٣، ٢٤٤).

مجموعة أغراض تتفاوت درجاتها في الغرض الواحد، حيث ظنَّ كثيرٌ من الدارسين أنها لا تخرج الأغراض عن المذكور، اعتقاداً منهم أن الأغراض اندرجت تحت لواء المنهج الاستقرائي التام، وما تم لهم أنَّ غاية الأمر هو التمثيل ليس إلا، وهذا الذي جعل البلاغة في بعض تطبيقاتها عصيَّة الفهم، وإن كانت مسبوكة النظم.

فلو نظرنا في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، مع قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ١٢٣]؛ لرأينا تقديماً وتأخيراً في الآيتين، ففي الآية الأولى قُدّم ذكرُ قبول الشفاعة على أخذ الفدية، بينما الآية الثانية قُدِّم فيها ذكرُ قبول الفدية على نفع الشفاعة، ولهذا التقديم والتأخير غرض في بيان معنى النفس المنكرة المكررة مرتين في كل آية.

فالآية الأولى تتحدث عن النفس الجازية، فهي التي تُقدِّم الشفاعة لغيرها فلا يُقبل منها، وهي كذلك التي لا تُؤخذ منها الفدية لغيرها، فحديث الآية الأولى عن النفس التي تجزي نفساً أخرى تنتفع بهذا الجزاء، وتقديم الشفاعة؛ لأن النفس الجازية تبدأ بالشفاعة المعنوية، فإن لم تفلح قدمت الفدية.

أما الآية الثانية، فهي تتحدث عن النفس المجزية، فهي التي لا تُقبل منها الفدية لنفع نفسها، وهي التي لا تنفعها شفاعةُ غيرها، وسر تقديم الفدية هنا؛ أن النفس المذنبة تُقدم الفدية أولاً، فإن لم تفلح في ذلك بحثت عن شفاعة الشافعين.

إذًا آية نفت أن تجزي نفسٌ عن غيرها، وآية نفت أن تُجزى نفسٌ من غيرها، فلا النفس الجازية يُقبل فداؤها وشفاعتها في ذلك اليوم، ولا النفس المجزية ينفعها جزاء الجازين، فلا تتبين لنا النفس المذكورة في الآيتين إلا بفهم التقديم والتأخير من جهة، واختيار الألفاظ المنتقاة من جهة ثانية، فدلالة التقديم والتأخير أورثت معرفة الفرق بين الآيتين وأنهما ليستا من قبيل التكرار أو التفنن.

وما قيل في التقديم والتأخير ينسحب في بقية مسائل النظم، وكما قال السكاكي في ثنايا حديثه عن أطراف القصر: «وأنت إذا أتقنته في موضع ملكت الحكم في الباقي، ويكفيك مجرد التنبيه هناك»[1]، فمن أتقن باباً من أبواب علم المعاني المختص بقضايا النظم، أتقن بقية الأبواب، ولا أريد بالإتقان المعرفة، بل أريد حسن التوجيه والتعليل لآيات المتشابه اللفظي، بحيث يصبح صاحب ملكة في النظر والتدبر، وهذا لا يكون إلا بعد المعرفة لتلك الأبواب ومتعلقاتها.

المبحث الرابع: تحقيق المفردة اللغوية:

الحديث عن المفردة اللغوية حديث له تشعباته الكثيرة، وفروعه المتعددة، ونواحيه الشتى، وسنتحدث عن المفردة في هذا السياق باعتبارها ضابطاً من ضوابط توجيه آيات المتشابه اللفظي، فالمفردة لها دلالتها البيانية، ولها أبعادها التشريعية، والاجتماعية، والوعظية، والتاريخية، وهي كذلك تحوي جانباً من جوانب البيان المعجز، الذي حوى في طياته قيماً إرشادية، وهدائية، ونفسية، وهي كذلك لها أثرها في توجيه المتشابه، وبيان الفروق الدقيقة بين معانيه.

والمراد بالمفردة في سياق بحثنا هو سر اختيارها دون مرادفاتها، بحيث لا يُؤدى المعنى المطلوب ولا الغاية المقصودة إلا بها، وذلك لا ينكشف إلا بتحقيق معناها، دون الاكتفاء بالمعنى الإجمالي، وعدم الكشف عن ميزاتها وخصائصها، وتعين المفردة القرآنية وتساعد على بيان الفروق في آيات المتشابه اللفظي، وهي تأتي على نمطين اثنين: الأول: اتفاق المفردة في مادتها في مواضع المتشابه. الثاني: اختلاف المفردة في مادتها في مواضع المتشابه، والأول أغمض حالاً؛ لأن المفردة متفقة في دلالتها الذاتية، وعليه فإظهار الفروق البيانية من خلالها يصعب، بخلاف الثاني، فإن الأمر فيه أيسر مسلكاً؛ لاختلاف اللفظ والمعنى، وسأمثّل للنمطين، إذ بالمثال يتضح المقال.

(١) مفتاح العلوم، السكاكي (ص٢٨٨).

أولاً: ما جاءت المفردة فيه متفقةً في مادتها: وردت مفردة «إملاق» في القرآن الكريم مرتين في آيتين متشابهتين، الأولى في قوله تعالى: ﴿**قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ**﴾ [الأنعام: ١٥١]، والثانية في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا**﴾ [الإسراء: ٣١]، وكان لاختيار هذه المفردة دون لفظة فقر، أو حاجة، أو عوز، أو فاقة، ونحو ذلك، سرٌّ بياني في كل آية من الآيتين، وفي الآيتين مجتمعتين، وهو ما سنبينه فيما يأتي.

جاء عند صاحب العين: «المَلَقُ: الود واللطف الشديد، وإنه لَمَلَّاقٌ مُتَملِّقٌ ذو مَلَقٍ، والإملاقُ: كثرة إنفاق المال والتبذير حتى يورث حاجة، ﴿**وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ**﴾ أي: الفقر والحاجة»(١). وقال ابن السكيت: «الملق: الرضع، يُقال: ملق الجدي أمَّه يملقها، إذا رضعها، والملق من التملق، وأصله من التلين، ويقال: التليين، ويُقال للصفاة الملساء: ملقة، وجمعه ملقات»(٢). وجاء في تهذيب اللغة: «قال الليث: المالق: الذي يملس به الحارثُ الأرضَ المثارة، وقال أبو سعيد: يُقال لمالج الطيَّان: مالق ومملق، وقال النضر: قال الجعدي: المالق: خشبة عريضة تشد بالحبال إلى ثورين، يقوم عليها رجلٌ ويجرُّها الثوران فتعفي آثار السن، وقد ملقوا الأرض تمليقاً: إذا فعلوا ذلك بها، قلت: ملقوا وملسوا واحد، وهي تمليس الأرض»(٣)، وقد ذهب ابن فارس إلى أنَّ «الميم واللام والقاف أصل صحيح يدل على تجرُّدٍ في الشيء ولين»(٤).

يظهر من خلال ما ذكره اللغويون في أصل هذه المادة أنها تدل على إزالة شيء من شيء بتدرجٍ ولين، فالكلام الذي يتملق به صاحبه للآخرين هو إزالة ما في نفوسهم تجاهه بتدرج ولطف ولين، والملق - وهو الرضع -: إزالة اللبن من الضرع بتدرج

(١) العين، الفراهيدي (١٧٥/٥).
(٢) إصلاح المنطق، ابن السكيت (ص٤٦).
(٣) تهذيب اللغة، الأزهري (١٤٩/٩، ١٥٠).
(٤) مقاييس اللغة، ابن فارس (٣٥١/٥).

ولين، والمالق وهو خشبة عريضة إنما يكون لتسوية الأرض تدريجياً بلطف ولين، فيُلاحظ على هذه المفردة أنها دلت على الإزالة، وقيد الإزالة أنها متدرجة، وأسلوبها اللطف واللين، فهذا هو معنى الملق، وأما الإملاق المراد في الآية فهو إزالة ما في يد الرجل من مال، يُقال: «أملقته الخطوبُ: أفقرته، وأملق مالي خطوبُ الدهر: أذهبته، ويُقال: أملق ما معه إملاقاً»[1]، فالإملاق هو إنفاق المال تدريجياً حتى ينفد، دون شعور بذلك.

وسرُّ اختيارِ هذا اللفظ دون الفقر أو الحاجة أو الفاقة أو مرادفاتها، أنَّ الإملاق في معتقد العربي فيه معنى تحقق الشيء بوجود أسبابه، فالإملاق يتحقق واقعاً بوجود الأولاد، هذا ما اعتقده قاتلو أبنائهم، فآيةٌ بيَّنت الواقع، والأخرى بينت الوقوع، والآيتان بينتا علة القتل، أما آية الأنعام فبيَّنت واقع الإملاق، بينما آية الإسراء فبينت خشية وقوعه، فآية تناولت الحاضر، وأخرى تناولت المستقبل، والإنسان يقع ما بين ألم الواقع والخوف من المستقبل.

فسِرُّ هذا اللفظ أنه لم يحمل في طياته معنى الفقر فحسب بل أسبابه كذلك، وهو وجود الأولاد - في معتقد بعض العرب[2] - فالإملاق هو زوال المال شيئاً فشيئاً، والذي يزيل المالَ الإنفاقُ على الأبناء شيئاً فشيئاً، وذلك يكون بلطف ولين، أي: دون شعور المنفق في أثناء إنفاقه، فجاءت الآية لتنهى عن أمرين اثنين: الأول: الخوف من الفقر. الثاني: اعتقاد أن الأولاد سببُ الفقر، وهذا لا يكون إلا بهذه المفردة التي جمعت هذين المعنيين، فسلطت النهي عليهما معاً.

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (٤٠٧/٢٦).

(٢) انتقل هذا المعتقد إلى بعض المدنيات الحديثة، فدعوا إلى الإجهاض، وتحديد النسل، ومحاربة الإنجاب، بحجة الخوف من انتشار الفقر، وقلة فرص العمل، وكثرة الناس، وأن الفقير لا يأتي إلا بالفقير، وهذه الدعوات هي دعوات جاهلية قديمة، وإذا كان العربي قتل أبناءه بصورة جاهلية بشعة، فإن المدنيات المعاصرة قد قتلت أسباب إنجاب الأولاد بصورة مدنية مزوَّقة، وإن اختلفت الأشكال فالنتيجة واحدة، نسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن لا يعاقبنا بفعل السفهاء.

فعالجت آية الأنعام اعتقاد أن الأولاد هم سبب الفقر؛ لذلك جاء نظمها: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾، أي: لا تقتلوهم بسبب الفقر الذي أنتم فيه، فهم ليسوا سببه؛ لذلك قدَّم المخاطبين على أبنائهم في الوعد بالرزق، وذلك أن القاتل إذا اعتقد أنه مرزوق رزقاً مستقلاً اطمأن به، وطبيعة الإنسان أنه حريص على نفسه ابتداءً، فإذا ضمن ذلك استقر وقرَّ، فكان هذا التقديم بمثابة التمهيد لوعدهم برزق أولادهم، فهو بمثابة الوسيلة الموصلة إلى الغاية.

وعالجت آية الإسراء الخشية من فقر المستقبل، الذي سببه في معتقدهم أولادُهم؛ لذلك جاء نظمها: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، أي: لا تقتلوهم بسبب اعتقادكم أنهم من سيوصلكم إلى حالة الإملاق والفاقة، ثم جاء تصحيح المعتقد بالوعد بالرزق في قوله: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، وقُدِّم هنا الأولاد على الآباء؛ لأن الآباء لم يفتقروا بعد، وإنما يخشون الفاقة والعوز، فكان الوعد برزق الأولاد هو المقدم، إذ هو المقصود هنا، ثم عطف عليه وعدهم بالرزق لمزيد الطمأنينة والراحة، فإذا علم الإنسان أنه مرزوق فوق رزقه اطمأنَّ.

فالآيتان نهتا عن سوء المعتقد الذي حواه لفظ الإملاق، ثم عالجتاه بالوعد بالرزق، فحملت المفردة القرآنية معنيين يحتاجهما السياق، ثم عالجت ذينك المعنيين بوساطة نظم الآية عبر التقديم والتأخير، فكان للمفردة القرآنية موقعها الأنسب الذي لو حلَّ لفظ آخر مكانها لما أفاد ما أفادته من ذكر الفقر والمعتقد في أسبابه المجتمعَين بمفردة إملاق، وهذا لا يكون إلا بدراسة المفردة بالشكل الصحيح، بعد تحقيق معناها وبيان خصائصها وميزاتها على رديفاتها، هذا فيما يتعلق بالمفردة التي تأتي في الموضعين متحدة اللفظ.

ثانياً: ما اختلفت فيه المفردة في مادتها: مثالها: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، مع قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢].

علينا أن نبين معنى المفردتين في اللغة، لنستعين بهما على التفريق بين الآيتين، وقد قرأت في كتب التوجيه، وكتب المفسرين، فلم أجد من أعمل الأصل اللغوي في توجيه الآيتين؛ لذا سأجتهد في بيان الفرق من خلال معنى المفردتين.

معنى الكفر لغةً: أصل مادة «كفر» تدل على تغطية شيءٍ لشيء، جاء في العين: «كلُّ شيء غطَّى شيئاً فقد كفره»(١). وقال ابن دريد: «أصلُ الكفر التغطيةُ على الشَّيْء والستر له، فكأن الكافر مغطى على قلبه، وأحسب أنَّ لفظه لفظُ فاعل في معنى مفعول»(٢). وقال ابن فارس: «الكاف والفاء والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الستر والتغطية»(٣).

معنى السرف لغة: أصل السرف تجاوز حد الشيء، والمقصود أن يتجاوز المسرف المقدار المناسب له، جاء في تهذيب اللغة: «عن ابن الأعرابي أنه قال: السرف: تجاوز ما حُدَّ لك. والسرف: الخطأ، وإخطاء الشيء: وضعه في غير موضعه، قال: والسرف: الإغفال. والسرف: الجهل»(٤).

وقال ابن فارس: «السين والراء والفاء أصلٌ واحد، يدل على تعدي الحد، والإغفال أيضاً للشيء. تقول: في الأمر سرف، أي: مجاوزة القدر»(٥). وقال الراغب: «السَّرَفُ: تجاوز الحدّ في كلّ فعل يفعله الإنسان، وإن كان ذلك في الإنفاق أشهر»(٦).

---

(١) العين، الفراهيدي (٣٥٨/٥).
(٢) جمهرة اللغة، ابن دريد (٧٨٦/٢).
(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس (١٩١/٥).
(٤) تهذيب اللغة، الأزهري (٢٧٦/١٢).
(٥) مقاييس اللغة، ابن فارس (١٥٣/٣).
(٦) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب (ص٤٠٨).

فالفرق بين الكفر والسرف، أنَّ الكفر هو تغطية الشيء وستره، أما السرف فهو تجاوز حدِّ الشيء وإغفاله، ويكون السرف في الكفر والمعاصي والإنفاق.

ويظهر الفرق بين الآيتين من خلال التفريق بين معنى كل مفردة وردت في الآيتين، أما آية الأنعام فنجد أنه جاء فيها: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ والذي يكون في الظلمات هو مغطى بها، والكفر هو تغطية الشيء، فالكافرون هم الشيء المغطى في داخل الظلمات، وقد فرحوا بذلك حتى أصبح مزيناً في نظرهم: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

أما آية يونس فجاء فيها ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾، ومن معاني السرف الإغفال، فالمسرف قد أغفل كرم الله تعالى به بكشف الضر عنه، فمر متغافلاً كأنه لم يدعُ الله تعالى، فناسب ذكرَ إغفال شكر الله تعالى وطاعته أن يُذكر اللفظ الدال على هذا المعنى وهو الإسراف: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، ونلحظ أن المفردة هنا أعانت على معرفة سر اختيارها، ودور السياق واضح في بيان هذا الأمر، ومنه نأخذ أن ضوابط التوجيه تلتقي في بيان الفروق، والضوابط تتداخل ويلتقي بعضها ببعض.

المبحث الخامس: التركيب النحوي:

معرفة النحو ضابط مهم في توجيه آيات المتشابه اللفظي، والمقصود بالنحو التركيب النحوي المبني على المعنى، فإذا عُرفت المعاني عُرفت الأعاريب، فتركيب الجمل العربية مرتبط بأمرين اثنين: الأول: ترتيب المعاني في النفس. الثاني: ترتيب الألفاظ في النطق، أما الأول فهو علم السياق، وأما الثاني فهو علم النحو، والجامع بينهما هو النظم، فإذا ترتبت الألفاظ في الجملة كان المؤثر في ترتيبها المعنى، فإذا أعربتها كشفت دقائق معانيها، وأزلت اللثام عن محاسن مبانيها، فمعرفة هذا الضابط ضرورة في علم التوجيه، وسأكتفي بذكر مثال أبين منه المقصود.

جاءت لفظة البلد معرفة ونكرة في آيتين متشابهتين، وهما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥].

فتعاور المعرفة والنكرة على لفظة البلد في الآيتين لا يستقل في دلالة التعريف والتنكير، بل له دلالة نحوية تركيبية، فالتعريف والتنكير هو المؤثر في الإعراب، كما أن المعنى هو المؤثر في التعريف والتنكير، فالتركيب النحوي هو النتيجة النهائية الموصلة إلى فهم المعنى.

ومكمن الفرق بين الآيتين أن آية البقرة: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ ذكرت المكان المشار إليه قبل تصييره بلداً، وآية إبراهيم: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾، ذكرت المكان بعد أن أصبح بلداً، وبناءً على هذا الفرق في المعنى سيكون الفرق في الإعراب. قال الخطيب الإسكافي: «إن الدعوة الأولى وقعت ولم يكن المكان قد جعل بلداً، فكأنه قال: رب اجعل هذا الوادي بلداً آمناً؛ لأن الله تعالى حكى عنه أنه قال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ [ابراهيم: ٣٧] بعد قوله: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾، ووجه الكلام فيه: تنكير ﴿بَلَدًا﴾ الذي هو مفعول ثانٍ، و﴿هَٰذَا﴾ مفعول أول.

والدعوة الثانية وقعت، وقد جعل الوادي بلداً، فكأنه قال: اجعل هذا المكان الذي صيرته كما أردت، ومصَّرته كما سألتُ ذا أمن على من أوى إليه، ولاذ به، فيكون ﴿ٱلْبَلَدَ﴾ على هذا عطف بيان على مذهب سيبويه، وصفة على مذهب أبي العباس المبرد، و﴿ءَامِنًا﴾ مفعولاً ثانياً، فعرَّف حيث عرف بالبلدية، ونكَّر حيث كان مكاناً من الأمكنة، غير مشهور بالتميز عنها بخصوصية من عمارة وسكنى الناس»[1].

(١) درة التنزيل، الخطيب الإسكافي (٢٨٢/١ - ٢٨٤).

فإعراب ﴿بَلَدًا﴾ مفعولاً ثانياً بسبب تنكيره، ولو عُرِّف لأُعرب عطف بيان أو صفة، وسبب التنكير والتعريف هو دعاء إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فكان دعاؤه بدايةً أن يكون المكان المشار إليه بلداً صفته الأمن، فلما كان دعا الله أن يكون آمناً، أي: أن يكون ذا أمن دائم، وأما ما قاله الزمخشري، بأن آية إبراهيم أفادت أن البلد كان متصفاً بالخوف، فدعا إبراهيم ربه أن يخرجه من الخوف إلى ضده من الأمن[1] فبعيد، ذلك أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ استجاب لدعاء إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فمكَّن له بلداً آمناً، لكنَّ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يرد أن يكون الجعل له ولذريته فحسب، بل أراده آمناً على الدوام، وعليه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القصص: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

فسياق آية القصص سياق امتنان، وهو بيان لدعاء إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، في تمكين الأمن، ورزق أهله الثمرات، وتوجيه الزمخشري بعيد جداً، إذ يُفهم منه أنَّ الخوف كان موجوداً زمن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بعد دعائه، وهو يتصادم مع قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾، فمقتضى الدعاء أن يكون بلداً متصفاً بالأمن، ونحن لا نملك أن نقول: إن الله استجاب لإبراهيم في جعل المكان بلداً، دون أن يجعله آمناً، لمقتضى الدعاء الثاني بإعراب ﴿ءَامِنًا﴾ مفعولاً ثانياً، بناءً على مفهوم المخالفة بأنه لما دعا بالأمن؛ فُهم أنه غير آمن، فهذا توجيه بعيد، واستنباط لا يليق، لاسيما مع وجود آية البقرة.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: أي فرق بين قوله: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾، وبين قوله: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾؟ قلت: قد سأل في الأوّل أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها ولا يخافون، وفي الثاني أن يخرجه من صفة كان عليها من الخوف إلى ضدها من الأمن، كأنه قال: هو بلد مخوف، فاجعله آمناً». الكشاف، الزمخشري (٥٥٧/٢).

وقد نبَّه الخطيب الإسكافي على قولٍ نحوي باهت قيل في الآيتين، وهو أن يكون التعريف في ﴿ٱلۡبَلَدَ﴾ تعريفاً عهدياً ذكرياً، فقال: «فأما قول من يقول: إنه جعل الأول نكرة، فلما أُعيد ذكرُها أُعيد بلفظ المعرفة، كما تقول: رأيت رجلاً، فأكرمت الرجل، فليس بشيء، وليس ما ذكره مثلاً لهذا، ولا هذا المكان مكانه»[1].

وبالانتهاء من هذا الفصل نكون قد انتهينا من بحثنا، وقد حاولت الإيجاز قدر المستطاع، والابتعاد عن التطويل في التوجيه وحشد النقول، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(١) درة التنزيل، الخطيب الإسكافي، ج١ص٢٨٧.

خاتمة الدراسة وتوصياتها

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العلمية، وهي حسب ما يأتي:

أولاً: ذهب الباحث إلى أن مفهوم المتشابه لغةً هو: «إلحاقُ فرعٍ بأصل لاشتراكٍ ظاهر أو معنوي، إما بالجزء أو بالكل»، بينما مفهوم المتشابه اللفظي اصطلاحاً فهو: «الجمل المتشابهة الألفاظ، المسوقة لإظهار دقائق النظم والبيان»، في حين ذهب الباحث إلى أن مفهوم توجيه المتشابه اللفظي هو: «الكشف عن دقائق النظم في الجمل المتشابهة الألفاظ».

ثانياً: الفرق بين مفهوم المتشابه اللفظي ومفهوم توجيه المتشابه اللفظي، هو أنَّ المتشابه اللفظي يُعنى بالجانب الوصفي، ومفهوم توجيه المتشابه اللفظي يُعنى بالجانب التحليلي الاستنباطي، ولا يكون التحليل والاستنباط في بيان الفروق في النظم، إلا بعد جمع الآيات، وإلحاق الشبيه بالشبيه.

ثالثاً: الفكرة التي قام عليها قانون التوجيه في علم التفسير عموماً، والمتشابه اللفظي خصوصاً، هو تعليل الوجهة في بيان دقائق معاني الألفاظ، وبذلك تكتمل الرؤية الحقيقية لعلم التوجيه.

رابعاً: آيات المتشابه اللفظي هي بمثابة مهماز الفهم، المحرك لأساطين العلم، للتحرك صوب أسرار النظم القرآني، إذ لولا التشابه؛ لغفلنا عن كثيرٍ من الدقائق البلاغية، وهي الأصل في علم البلاغة القرآنية، والأُسُّ في قانون التأويل البياني، وهي العلة المعينة على التدبر والتفكر.

خامساً: أكثر الكتب التزاماً بذكر توجيه آيات المتشابه اللفظي دون غيرها أكثرها عمقاً وفائدة، وأقلها التزاماً بقانون المتشابه اللفظي أكثرها بعداً عن تحقيق المطلوب، وترتيبها حسب الآتي: الدرة، فالملاك، فالبرهان، فكشف المعاني، ففتح الرحمن.

سادساً: ينقسم المتشابه اللفظي من حيث الاتفاق والافتراق إلى أربعة أقسام، وهي:

- القسم الأول: التشابه في الألفاظ والموضوع متفق.
- القسم الثاني: التشابه في الألفاظ والموضوع مختلف.
- القسم الثالث: الاختلاف في الألفاظ والموضوع متفق.
- القسم الرابع: الاختلاف في الموضوع والألفاظ.

سابعاً: مدار صور المتشابه اللفظي على ثلاث صور رئيسة، وهي:

الصورة الأولى: التقديم والتأخير.

الصورة الثانية: الحذف والذكر: وتأتي على خمس صور فرعية، وهي: حذف جزء من كلمة، وحذف حرف، وحذف كلمة، وحذف قيد، وحذف جملة.

الصورة الثالثة: التبديل: وتأتي على أربع صور فرعية، وهي: تبديل حرف بآخر، وتبديل كلمة بأخرى، وتبديل صيغة بأخرى، وتبديل جملة بأخرى.

ثامناً: تنوعت المجالات الدلالية لآيات المتشابه اللفظي، فكانت ثلاثة أنواع من المجالات، وهي: العقيدة، والقصص القرآني، والأحكام الشرعية، وكان أكثر المجالات استيعاباً لآيات المتشابه اللفظي هو مجال العقيدة إذ بلغ (٦٢٪)، ثم مجال القصص القرآني إذ بلغ (٣١٪)، بينما الأحكام الشرعية فبلغت (٧٪).

تاسعاً: بلغت نسبة آيات المتشابه المكية (٦٧٪)، بينما نسبة آيات المتشابه المدنية (٢٢٪)، ونسبة الآيات المكية المدنية والعكس فهي (١١٪).

عاشراً: انحصرت ضوابط توجيه آيات المتشابه اللفظي في خمسة ضوابط، وهي: الرواية، والدلالة السياقية، والنظم، والمفردة اللغوية، والتركيب النحوي، وهذه الضوابط هي أصول هذا العلم في الفهم والتحليل والنقد، ومن أهمل إحداها فقد أغفل النظر الصحيح.

وأما من حيث توصيات هذه الدراسة فأوصي بالآتي:

أولاً: إعادة النظر في كثير من مسائل علوم القرآن، وتأصيلها وفق منهج منضبط محقق.

ثانياً: توجيه آيات المتشابه اللفظي على ضوء الخطوات المنهجية التي طُرحت في هذه الدراسة، والابتعاد عن العشوائية والارتجال في التوجيه.

ثالثاً: الاعتماد على ضوابط التوجيه المعتبرة، والتزامها في نقد التوجيهات المتقدمة والمتأخرة.

هذه بعض نتائج هذه الدراسة وتوصياتها، وأسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن ينفع بها، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فهرس المصادر والمراجع

- **الإتقان في علوم القرآن**: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- **أساس البلاغة**: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٩٩٨م).
- **الأشباه والنظائر**: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- **إصلاح المنطق**: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة (١٩٨٧م).
- **أضواء على متشابهات القرآن**: للشيخ خليل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
- **الأمثال**: أبو عُبيد القاسم بن سلّام، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- **الانتصار للقرآن**: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني المالكي، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- **البحر المحيط في التفسير**: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة (١٤٢٠هـ).
- **البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان**: المسمى من قبل محققه: أسرار التكرار في القرآن، أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المعروف بتاج القراء، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة.
- **البرهان في علوم القرآن**: أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان (١٣٩١هـ).

- **تاج العروس من جواهر القاموس**: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- **تاج اللغة وصحاح العربية**: إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- **تأويل مشكل القرآن**: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **التبيان في تفسير غريب القرآن**: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد الدين المعروف بابن الهائم، تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).
- **تحبير التيسير في القراءات العشر**: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- **التحرير والتنوير**: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- **تفسير ابن عرفة**: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (٢٠٠٨م).
- **تهذيب اللغة**: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (٢٠٠١م)، الطبعة الأولى.
- **توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين**: أحمد الغرناطي وفاضل السامرائي، دراسة مقارنة: محمد رجائي أحمد الجبالي، جامعة مالايا، رسالة دكتوراه.
- **جامع البيان في تأويل القرآن**: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- **جمهرة اللغة**: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٩٨٧م).
- **درة التنزيل وغرة التأويل**: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي، دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠)، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).
- **دلائل الإعجاز**: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الثالثة (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).
- **ديوان رؤبة بن العجاج**: دراسة وتحقيق: راضي نواصرة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى (٢٠١٠م).
- **سنن سعيد بن منصور**: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م).
- **شرح التلويح على التوضيح**: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح بمصر.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
- **العين**: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال.
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**: أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المعروف بتاج القراء، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان.

- **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن**: زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- **الفهرست**: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن النديم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- **قواعد الفقه**: محمد عميم الإحسان البركتي، الصدف ببلشرز، كراتشي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- **الكتاب**: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ).
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور بحاجي خليفة، مكتبة المثنى بغداد (١٩٤١م).
- **كشف المعاني في المتشابه من المثاني**: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، تحقيق: الدكتور عبد الجواد خلف، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: أبو محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- **الكليات**: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

- **المحكم والمحيط الأعظم**: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- **المخصص**: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- **المطول شرح تلخيص المفتاح**: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- **معاني القرآن وإعرابه**: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- **معاني القرآن**: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- **معاني القرآن**: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- **مفاتيح الغيب**: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
- **مفتاح العلوم**: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- **مفردات ألفاظ القرآن**: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).
- **مقاييس اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر (١٩٧٩م).
- **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، وضع حواشيه: عبد الغني الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية**: المثنى عبد الفتاح محمود، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى (٢٠٠٨م).
- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**: برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٦٧
المقدمة	٦٩
موضوع البحث	٦٩
المشكلة البحثية وأسئلة الدراسة	٧٠
أسباب اختيار البحث	٧٠
أهداف الدراسة	٧٠
أهمية البحث	٧١
الدراسات السابقة	٧١
هيكلية البحث	٧٢
منهج البحث في هذه الدراسة	٧٣
الفصل الأول: مفهوم توجيه المتشابه اللفظي وتاريخه	٧٤
المبحث الأول: مفهوم توجيه المتشابه اللفظي لغةً واصطلاحاً	٧٤
المطلب الأول: مفهوم المتشابه لغةً	٧٤
المطلب الثاني: مفهوم المتشابه اللفظي اصطلاحاً	٨٠
مفهوم توجيه المتشابه اللفظي	٨٦
المبحث الثاني: تاريخ التأليف في علم توجيه المتشابه اللفظي	٨٨
الفصل الثاني: أقسام المتشابه اللفظي وصوره وحقوله ومكيه ومدنيه	٩٥
المبحث الأول: أقسام المتشابه اللفظي	٩٥
القسم الأول: التشابه في الألفاظ والموضوع متفق	٩٥
القسم الثاني: التشابه في الألفاظ والموضوع مختلف	٩٦
القسم الثالث: الاختلاف في الألفاظ والموضوع متفق	٩٧
القسم الرابع: الاختلاف في الموضوع والألفاظ	٩٨
المبحث الثاني: صور المتشابه اللفظي	٩٩
المبحث الثالث: مجالات المتشابه اللفظي	١٠٢
المبحث الرابع: المتشابه اللفظي في المكي والمدني من الآيات	١٠٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: ضوابط التوجيه	١٠٥
توطئة	١٠٥
المبحث الأول: الرواية	١٠٦
المبحث الثاني: الدلالة السياقية	١١٠
المبحث الثالث: النظم	١١٤
المبحث الرابع: تحقيق المفردة اللغوية	١١٩
المبحث الخامس: التركيب النحوي	١٢٤
خاتمة الدراسة وتوصياتها	١٢٨
فهرس المصادر والمراجع	١٣١
فهرس الموضوعات	١٣٧